

من وثائق تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية

مفاوضات عدلى كرزن ١٩٢١



جمعها وقدم لها

د. عبد المنعم إبراهيم الجمعى

استاذ التاريخ الحديث والمعاصر

القاهرة ٢٠١٣

مقدمه

تطلعت انجلترا بعد احتلالها لمصر فى عام ١٨٨٢ إلى اكتساب صفة الشرعية لوجودها، وعندما قامت الحرب العالمية الأولى انتهزت الحكومة الانجليزية الفرصة وأعلنت من جانبها الحماية على مصر. وبعد أن وضعت الحرب أوزارها قام المصريون بظالبون باستقلال بلادهم وألقوا وفدا للدفاع عن حقوقهم أمام مؤتمر الصلح بباريس، ولما منع ذلك الوفد من السفر واعتقل من أعضائه سعد زغلول، ومحمد محمود واسماعيل صدقى وحمد الباشا دبت فى البلاد روح الثورة، وأدرك الانجليز أن مصر لم تعد تلك الدولة الخاضعة الذليلة، وأن الحكمة السياسية تقتضى إجابة بعض مطالبها تهدئه لها، فتم الإفراج عن سعد وزملائه وسمحت لهم بالسفر الى باريس لحضور المؤتمر، كما ألغت الحكومة البريطانية لجنة يرأسها "اللورد ملنر" وزير المستعمرات وأحد رجال الاحتلال القدماء وعهدت اليها فى تحقيق أسباب الإضطرابات التى حدثت أخيرا فى القطر المصرى "وتقديم تقرير عن الحالة الحاضرة فى البلاد وعن شكل القانون النظامى الذى يُعد تحت الحماية خير دستور لترقية أسباب السلام واليسر والرخاء فيها، ولتوسيع نطاق الحكم الذاتى فيها توسيعا دائم التقدم والترقى ولحماية المصالح الأجنبية" ثم كان ما كان من مقاطعة المصريين لتلك اللجنة، وتحفظهم عليها فعادت اللجنة إلى انجلترا، ورفعت تقريرها لحكومتها، وقد أخذت الحكومة البريطانية عن تقرير "ملنر" فكرتين الأولى ضرورة إبدال نظام الحماية بعلاقة بين مصر وانجلترا تبعث على رضا المصريين، والثانية ان الوطنية المصرية تخفق عليها راية واحدة، ولكن رجالها يتفاوتون استعدادا لقبول جوهر التسوية، وانه من الممكن أن تبنى خطة المفاوضات على أساس وجود هذا التفاوت^(١).

ونتيجة لذلك دعت انجلترا الوفد المصرى للحضور الى لندن للتباحث فى المسألة المصرية. وقد أعلن الوفد منذ البداية أن خطته تتركز فى أن تتم تسوية بالإتفاق مع بريطانيا

١- محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ج ١ ص ٨١

تحقق استقلال البلاد، وتصون المصالح البريطانية التى لاتتعارض مع هذا الاستقلال، وعلى ضوء هذا المفهوم بدأت واستمرت سلسلة من المفاوضات الطويلة من عام ١٩٢٠ حتى عام ١٩٣٢ اتسمت جميعها بالفشل، وأثارت موجه من الخلافات والانشقاقات بين الزعماء، فاتهم بعضهم البعض بالتواطؤ مع المحتلين ورأى البعض الآخر أن التشدد فى المطالب الوطنية يؤدى إلى فشل المفاوضات وعلى أى حال فبعد مفاوضات عسيرة بين "ملنر" والوفد المصرى برئاسة سعد زغلول رفض سعد المشروع الذى قدمه "ملنر" بحجة أنه حماية مقنعة^(١) ورأى ضرورة قطع المفاوضات ثم اضطر تحت ضغوط معظم أعضاء الوفد الى الإنتظار، وبعد اجتماع له مع عدلى باشا خطر ببال سعد فكرة أن يفوض الأمة المصرية فى الرأى ويستشيرها فى الأمر، فأرسل أربعة من أعضاء الوفد الى مصر لإستيضاح الرأى، ونتيجة لتحفظ العديد من طبقات الأمة المصرية على بعض النصوص توقفت المفاوضات، ثم قام الخلاف بين سعد وعدلى، وكان فى ظاهره خلافا عن من يرأس المفاوضات^(٢) وخلال ذلك انقسم أعضاء الوفد بين تأييد لموقف سعد المنشد وموقف عدلى باشا الراغب فى إيجاد حل سريع للمسألة المصرية يتم فيه تحديد العلاقات بين بريطانيا ومصر على أسس توافقية وعلى أثر ذلك أبلغت الحكومة الانجليزية سلطان مصر فى ٢٦ فبراير ١٩٢١ قرارها الذى تطلب فيه تعيين وفد رسمى للمفاوضة فى وضع اتفاق بين البلدين، فدعا السلطان فواد "عدلى باشا" الى تأليف الوزارة فألفها فى السابع عشر من مارس ١٩٢١ وأخذ فى تشكيل الوفد المفاوض تحت رئاسته مما أدى إلى انتقال المفاوضات الى طور جديد. وفى ٢٩ مايو ١٩٢١ صدر الأمر بالموافقة على تشكيل الوفد المصاحب لعدلى باشا وفى أعقاب ذلك أبحر الوفد من ميناء الاسكندرية فى الأول من يوليو ١٩٢١ متجها الى باريس، ثم غادرها الى لندن حيث تم عقد أربعة وعشرون اجتماعا تم فيها تكثيف الجهود للخروج بموقف يرضى الطرفين.

٢- للتفاصيل انظر كتابنا : لجنة ملنر والتفاوض من أجل استقلال مصر - دراسة وثائقية فى المفاوضات المصرية البريطانية

١٩٢٠ - ١٩٢١

٣- يوسف نحاس: صفحة من تاريخ مصر السياسى الحديث - مفاوضات عدلى كروان ص ٥

وقد أبرزت هذه المفاوضات ما يعانيه المفاوض المصري من متاعب، أوضحت نواحي براقه من المواقف الوطنية والتضحية في كثير من المواقف، كما أظهرت بعض نواحي الضعف في العديد من النواحي ربما كان سببها أن انجلترا كانت تتفاوض من مركز القوى، بينما كان عدلى يحارب في جبهتين جبهة معارضة له في الداخل، ثم قبضة انجلترا القوية التي تواجهه وتحاول الحصول منه على العديد من المكاسب ومع ذلك فقد فاض عدلى اللورد كرزن، وعرض حقوق مصر وأمانيتها وامتدت المفاوضات إلى ٢٦ أغسطس، ثم تلا ذلك فصل إجازة البرلمان، فأوقفت المفاوضات في هذه الفترة واستؤنفت في نهاية الأسبوع الأول من شهر أكتوبر، على أنه لم يعقد بعد العودة من الإجازة إلا بضع جلسات.

وبعد نهاية المفاوضات سلمت الحكومة الإنجليزية مشروعها إلى الوفد المصري في العاشر من شهر نوفمبر فرد عليها الوفد معلنا بأن هذا المشروع لا يترك محلا للأمل في الوصول إلى اتفاق يحقق أمانى مصر القومية، فانقطعت بذلك المفاوضات. ثم تقابل رئيس الوفد مع اللورد كرزن للمرة الأخيرة في ١٩ نوفمبر، وفي اليوم التالي برح الوفد مدينة لندن فوصل إلى مصر في ٦ ديسمبر.

وفي هذه الأثناء أرسلت الحكومة البريطانية إلى السلطان فؤاد مشروع الإتفاق ومعه مذكرة تفسيرية بيانا لخطتها في المفاوضات ومرامى سياستها في مصر، وقد نشر جميع ذلك في ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١.

وفي ٨ ديسمبر قدم الوفد إلى السلطان تقريراً عن مهمته ورفع دولة عدلى باشا إليه في اليوم نفسه استقالة الوزراء ولكنها لم تقبل إلا في يوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢١.

وقد جمعت في هذا الكتاب العديد من الوثائق الرسمية المتعلقة بهذه المفاوضات منذ إعلان قرار الحكومة البريطانية في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ إلى تاريخ قبول استقالة وزارة عدلى باشا وضمن أيضا بعض محاضر الجلسات التي حررها الوفد الرسمى المصرى عن المفاوضات التى جرت بينه وبين المفاوضين البريطانيين، وهذه الوثائق تكشف لنا عما تحلى

به عدلى باشا ورفاقه من صفات فريدة جعلتهم فى طليعة رجال مصر السياسيين والجدير بالذكر أنه سبق لنا نشر ثلاثة مؤلفات تدور فى فلك وثائق المفاوضات المصرية البريطانية وهى "لجنة ملنر والتفاوض من أجل إستقلال مصر" و "مفاوضات النحاس هندرسون" و "وثائق معاهدة ١٩٣٦" وها نحن ننشر هذا الكتاب استكمالاً لهذه السلسلة.

سدد الله خطانا فيما ينفع وطننا ويعلى شأنه ويحفظ له مكانه بين الأمم.

د. عبد المنعم الجميلى

الجيزة – المهندسين سبتمبر ٢٠١٢

أمر كريم نمرة ٢٣

بتكليف عدلى يكن باشا تأليف الوزارة

عن رضى عدلى يكن باشا

أقد كان من أقوى بواعث المرور لدينا إبلاغ أمتنا المحبوبة بقرار الحكومة البريطانية الذى تبلغ إلينا بواسطة حضرة صاحب المقام الجليل مندوبها السامى فيما يتعلق بإلغاء الحماية وتعيين وفد رسمى من جانبنا للففاوضة فى وضع اتفاق بين البلدين . وإنا لننتهج لهذا القرار الذى فتح الطريق لتحقيق الأمانى القومية .

وبما لنا فى ذاتكم من الثقة الكاملة قديما وما نعهدكم فيكم من الروية الصائبة التى تستدعيها مهام الأمور قد اقتضت إرادتنا السلطانية توجيه مسند رئاسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرئاسة الجليلة لمهدة لياقتكم .

وأصدرنا أمرا هذا لدولتكم للأخذ بتأليف هيئة وزارة جديدة تقوم باتخاذ الوسائل السياسية التى تقتضيها الظروف الحاضرة وعرض مشروعه لجانينا لصدور مرسومنا المالى به .
وإنى أضرع إلى الله عز وجل بأن يجعل التوفيق رائدنا فيما يعود على بلادنا ورعايانا بالخير والسعادة بحوله تعالى وقوته .

٦ رجب سنة ١٣٢٩ (١٦ مارس سنة ١٩٢١) .

قواد

جواب حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا إلى عظمة السلاطان

يا صاحب العظمة

أتقــم لعظمتكم بجزيل الشكر على ما أوليتونى من الثقة العالبة إذ تفضلتم بتكليفى بتأليف الوزارة فى الظروف الحاضرة وشرفتمونى بتقليدى رتبة الرئاسة .

لقد كان لى من جليل عواطف عظمتكم أكبر مشجع على قبول تلك المهمة ووضع إخلاصى كله فى خدمتكم وفى خدمة البلاد .

لذلك أتشرف بأن أعرض على عظمتكم أسماء الوزراء الذين تتألف منهم هيئة الوزراء وقد قبلوا مشاركتى فى العمل حتى إذا صادف ذلك الاستحسان العالى يصدر الأمر الكريم بالتصديق عليه :

حسين رشدى باشا نائب رئيس مجلس الوزراء ؛

عبد الخالق ثروت باشا وزير الداخلية ؛

إسماعيل صدق باشا وزير المالية ؛

أحمد زبور باشا وزير المواصلاات ؛

جعفرولى باشا وزير المعارف العمومية ؛

أحمد مدحت يكن باشا وزير الأوقاف ؛

محمد شفيق باشا وزير الأشغال العمومية والبحرية ؛

نجيب بطرس غالى باشا وزير الزراعة ؛

عبد الفتاح يحيى باشا وزير الحفائية .

إن الوزارة ستجعل نصب عينها فى المهمة السياسية الى ستقوم بها لتحديد العلاقات الجديدة بين بريطانيا العظمى وبين مصر الوصول إلى اتفاق لا يجعل محلا للشك فى استقلال مصر وستعجزى فى هذه المهمة متشعبة بما تتوق إليه البلاد مسترشدة بما رسمته إرادة الأمة وستدعو الوفد المصرى الذى يرأسه سعد زغلول باشا إلى الاشتراك فى العمل لتحقيق هذا الغرض .

وما يوجب الارتياح أن تصریح الحكومة البريطانية بأن المفاوضات ستجرى على أسس إلغاء الحماية من شأنه أن يسهل مهمة الوزارة من هذه الوجهة فإن ذلك التصريح الذى يدل على حسن استعداد بريطانيا العظمى مما يدعو إلى الأمل بأن المفاوضات التى ستحصل بهذه الروح ستفضى إلى

اتفاق محقق للأمم مآنى الوطنية ويكون فاتحة عصر جديد بين البلدين شعاره المودة وتبادل الثقة وسيكون للأمم على لسان الممثلين لها فى الجمعية الوطنية القول الفصل فى هذا الاتفاق .

وبما أن هذه الجمعية ستكون أيضا بمثابة جمعية تأسيسية فإن الوزارة ستأخذ على عاتقها تحضير مشروع دستور موافق للبادئ الحديثة للأمم نظمة الدستورية وستحاط الانتخابات لهذه الجمعية بكل الضمانات التى تكفل تمام حريتها وتنظم بكيفية تحقق تمثيل رأى الأمة تمثيلا صحيحا .

وفى هذا المقام نعرب الوزارة عن اعتقادها بأن الظروف الحاضرة تبرر الإسراع فى الرجوع إلى النظام العادى وبأنها ستتمكن بفضل نفوذ عظمتكم من رفع الأحكام العسكرية وإلغاء الرقابة فى القريب العاجل ، وإنا نعتد على حكمة الأمة فى تسهيل هذا العمل الذى يحقق نجاحه أعز أمانى الوزارة .

وإننا لنذكر حق الإدراك ما تحتاجه البلاد من الإصلاحات الكبرى ، بيد أننا لنسكتا باشتراك الأمة فى وضعها نمتنع عن كل تغيير جوهري قبل تنفيذ النظام النيابى الجديد ، على أنابتنا بيد عظمتكم لنا سنمضى بإدارة أمور البلاد وننشط بها فى خير الطرق وأصلحها للمحافظة على مراقبها وتوسيع نطاق رقيها وستكون المسألة الاقتصادية الحاضرة موضوع اهتمامنا العظيم .

هذا ، وإن الوزارة لعلى يقين من أن هذا المنهج يوافق المقاصد التى ما زالت عظمتكم تعصبوا إليها لخير رعاياها ، وهى مع ما تشعربه من عبء المسئولية الملقاة على عاتقها تأمل الوصول بمهمتها إلى النجاح المنشود ، معترفة بعطف وتعظيم عظمتكم ومعتمدة على ثقة البلاد .

والى لعظمتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين ما

القاهرة فى ٧ رجب سنة ١٣٣٩ (١٧ مارس سنة ١٩٢١) .

عدلى يكن

المرسوم السلطاني بتأليف الوزارة

نحس سلطان مصر

بعد الاطلاع على الأمر الكريم الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ ؛

وبعد الاطلاع على أمرنا الكريم الصادر في ٦ رجب سنة ١٣٣٩ (١٦ مارس سنة ١٩٢١) ؛

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

(المادة الأولى)

- | | |
|-----------------------|---|
| فتن حسين رشدى باشا | نائبا لرئيس مجلس الوزراء ؛ |
| وعبد الخالق ثروت باشا | وزيرا للدخالية ؛ |
| واسماعيل صدق باشا | وزيرا للسالية ؛ |
| واحمد زيور باشا | وزيرا للواصلات ؛ |
| وجعفرولى باشا | وزيرا للعارف العمومية ؛ |
| واحمد مدحت يكن باشا | وزيرا للأوقاف ؛ |
| ومحمد شفيق باشا | وزيرا للأشغال العمومية وللخرية والبحرية ؛ |
| ونجيب بطرس غالى باشا | وزيرا للزراعة ؛ |
| وعبد الفتاح يحيى باشا | وزيرا للمقانية . |

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ مرسومنا هذا ما

صدر بمرأى عابدين في ٧ رجب سنة ١٣٣٩ (١٧ مارس سنة ١٩٢١) .

فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية

رئيس مجلس الوزراء

عديلى يكن

كتاب حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء إلى عظمة السلطان بعرض أسماء أعضاء الوفد الرسمي المصري

يا صاحب العظمة

تفضلت عظمتكم فعمدت الى أن أعرض على مقامها السامي أسماء أعضاء الوفد الذي يتولى
المفاوضة برئاسة الوصول إلى وضع اتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر وذلك إجابة للدعوة المرسله
من حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى إلى عظمتكم بتاريخ ٢٦ فبراير الماضي .

وقد يتعين على الآن أن أقدم بين يدي عظمتكم بيان الأغراض التي سيستلزمها المفاوضون
في القيام بمهمتهم .

ولقد سبق لي أن أجملت ذلك في البرنامج الوزاري الذي تشرفت بعرضه على عظمتكم عند
تشكيل الوزارة إذ قلت فيه : " إن الوزارة ستجعل نصب عينها في المهمة السياسية التي ستقوم
بها لتحديد العلاقات الجديدة بين بريطانيا العظمى وبين مصر الوصول إلى اتفاق لا يعمل محلا
للشك في استقلال مصر وستجرب في هذه المهمة متشعبة بما تنوق إليه البلاد مسترشدة برأسمته
لإرادة الأمة " .

تلك كانت في جملة ما مرأى الوزارة من ذلك العهد ، وإلى مستأذن عظمتكم اليوم في تفصيلها
زيادة في تنوير المبادئ التي ستتوخاها في مسعاها السياسي .

فسيكون الغرض الرئيسي للمفاوضين المصريين وأول همهم أن يصلوا إلى الاعتراف بمصر دولة
مستقلة في الداخل وفي الخارج وإلغاء الحماية إلغاء صريحاً لا في علاقات مصر وبريطانيا العظمى
وحدها بل في علاقات مصر والدول الأخرى أيضاً .

أما ما يتعلق بمذكرة لجنة ملتر المؤرخة في ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٠ فيجرحص المفاوضون على
تحقيق تحفظات الأمة بشأنها .

على أنه لما كان من المقرر عندنا أننا سنعالج المناقشة في الشؤون المصرية غير مقيدين ولا مرتبطين
بتلك المذكرة فسنعمل على أن نضمن الاتفاق من الضوابط والاحتياطات ما تكون معه الضمانات
المطلوبة للحفاظ على مصالح بريطانيا العظمى وعلى مصالح الأجانب غير منافية لاستقلال بلادنا .

ولقد تبينا أن المبادئ التي أشرت إليها تتفق تمام الاتفاق مع مراعى الوفد المصرى ، غير أنه
للاسف قد استحال الحصول على اشتراكه معنا تحقيقا للرغبة التي أعانتها الوزارة فى برنامجها ، وكان
ذلك بسبب خلف على كيفية تشكيل الوفد الرسمى .

على أن الواقع أيضا أن امتناع الوفد عن الاشتراك مع الوزارة يرجع عند مدد كبير من أعضائه
لا إلى اختلاف معها ، بل إلى التزام خطة سبق لهم أن رسموها لأنفسهم وليس فيما ما يتناقى الثقة بعمل
الوزارة ما دامت هى ترمى إلى تحقيق إرادة الأمة .

هذا ، وإنى أشرف بأن أعرض لتصديق عظمتكم السامى أسماء الأعضاء الذين يؤلفون معى
الوفد الرسمى وقد قبلوا مؤازرتى فى العمل :

حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا نائب رئيس مجلس الوزراء ؛

حضرة صاحب المعالى إسماعيل صدق باشا وزير المالية ؛

حضرة صاحب المعالى محمد شفيق باشا وزير الأشغال العمومية والبحرية والبحرية ؛

حضرة صاحب المعالى أحمد طلعت باشا وزير سابق ورئيس محكمة الاستئناف الأهلية ؛

حضرة صاحب المعالى يوسف سليمان باشا وزير سابق .

وستتولى مجلس الوزراء تعيين المستشارين الفنين وموظفى السكرتارية الذين يرافقون الوفد .

وبما أن القول الفصل فى نتيجة المفاوضات سيكون للأمة ممثلة فى جمعية وطنية ، فإن الوزارة ،
تحقيقا لبرنامجها ، ستعنى — مستعينة بنجرا الإخصائيين — ببحث وتحضير مشروع قانون للانتخاب لتلك
الجمعية ومشروع دستور يعرض عليها إذا وقعت المفاوضات بعون الله عز وجل إلى تحقيق أمانى البلاد .

وإنى لعظمتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين م

على يكن

القاهرة فى ١٠ رمضان سنة ١٣٣٩ (١٨ ما يوسه ١٩٢١) .

أمر كريم نمرة ٤٦

بتشكيل الوفد المصرى الرسمى

حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس مجلس الوزراء
اطلعتنا على كتاب دولتكم المتضمن لأسماء أعضاء الوفد الذين اخترتم دولتكم انتدابهم لمؤازرتكم
فى المفاوضة مع بريطانيا العظمى ولبيان مهمتهم .
وبناء عليه قد أصدرنا أمرا هذا بتشكيل الوفد الرسمى برئاسة دولتكم وعضوية :
حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا نائب رئيس مجلس الوزراء ؛
حضرة صاحب المعالى إسماعيل صدقى باشا وزير المالية ؛
حضرة صاحب المعالى محمد شفيق باشا وزير الأشغال العمومية والحربية والبحرية ؛
حضرة صاحب المعالى أحمد طلعت باشا من الوزراء السابقين ورئيس محكمة الاستئناف الأهلية ؛
حضرة صاحب المعالى يوسف سنيان باشا من الوزراء السابقين .
وإلى لعظيم الثقة بحكمة دولتكم وحسن مقدرتكم وإخلاصكم فى خدمة البلاد وبأنكم ستقومون
جميعا فى مهمتكم بما تراتح إليه ضمائرنا نحو مستقبل بلادنا العزيزة ويتفق مع أمانتنا الشريفة القومية .
والمستفول من المولى عز وجل أن يمدكم بروح من عنده وأن يوفقكم وإيانا للعمل بما يكفل
لوطننا السعيد أرفع مراتب الفخر والمجد إنه التقدير الحكيم ما

قواد

فى ١٢ رمضان سنة ١٣٣٩ (١٩ مايو ١٩٢١) .

مذكرة إلى مجلس الوزراء

بشأن تعيين المستشارين الفنيين للوفد وموظفي السكرتارية

تفضل عظمة مولانا السلطان فأصدر أمره الكريم بتاريخ ١١ رمضان سنة ١٣٣٩ (١٩ مايو سنة ١٩٢١) نمرة ٤٦ بتشكيل الوفد الرسمي المؤلف للفاوضة مع بريطانيا العظمى .

وقد ذكر في الكتاب المرفوع منا لعظمة مولانا السلطان متضمنا برنامج الوفد أن مجلس الوزراء سيتولى تعيين المستشارين الفنيين وموظفي السكرتارية الذين يرافقون الوفد .

فبناء على ذلك أتشرف بأن أعرض على مجلس الوزراء أسماء المستشارين وموظفي السكرتارية الذين وقع اختيارى عليهم راجيا التكرم بالموافقة على تعيينهم .

وهذه هي الأسماء :

المستشارون الفنيون

إبراهيم وجيه بيك	يوسف أصلان قطاوى باشا
عبد الحميد مصطفى بيك	محمد أبو الفتوح باشا
توفيق دوس بيك	يوسف نحاس بيك
أحمد أمين أفندى	إلياس عوض بيك
محمود فايد بيك	اللواء محمود عزى باشا
عبد الحميد سليمان بيك	القائمقام محمد يوسف بيك
عبد الحميد عمر بيك	عبد الحميد بدوى بيك (سكرتير عام)

موظفو السكرتارية

محمد شريف صبرى أفندى	محمد خطاب أفندى
إبراهيم فهمى بيك	حامد العلايل بك
أحمد فريد أفندى	أحمد محمد حسين أفندى
أحمد كامل أفندى	عباس سيد أحمد أفندى
إبراهيم دسوق أباطه أفندى	عبد القوى أحمد أفندى
جسن نصيف أفندى	

رئيس مجلس الوزراء

عدلى يكن

وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٥ يونيه سنة ١٩٢١ على هذه المذكرة .

محضر الجلسة الأولى

بين حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس الوفد الرسمى المصرى .

وبين اللورد كيرزن وزير الخارجية البريطانية

فى يوم الثلاثاء ١٢ يوليه سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

افتتحت الجلسة الساعة ٤ ونصف بعد الظهر بوزارة الخارجية .

اللورد كيرزن - (بدأ الحديث بالترحيب بالوفد الرسمى بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن الحكومة الإنجليزية) : أرجو أن نوفق إلى الوصول إلى حل مرضى ، وإن لم تكن المسألة المصرية تخفوس الصعوبة . وقد كان المظنون بعد عودة سعد باشا زغلول إلى مصر أن يقع تعيين الوفد الرسمى الذى يوكل إليه المفاوضة مع بريطانيا العظمى فى جزأ اتحاد واتفاق لا فى جزأ انشقاق وانقسام - إلى لا أعرف سعد باشا زغلول ، ولكن يظهر لى أنه على شئ من الغرور ، ولست أريد أن أعرض للأسباب التى أدت إلى هذا الانقسام ، غير أنى أتخيل أنه سيجعل مهمته شاقة ، إذ بينا تفاوضون هنا يجب أن لا يفوتكم ما يجرى فى بلدكم . ثم إن مهمتنا من جهة أخرى لا تتخلو أيضا من الصعوبة إذ أن تقرير اللورد منزق قبل من بعض الناس هنا بالدهشة . إن الحكومة الإنجليزية لم تعلن قرارها بشأنه ، وكل ما أعلته فى هذا الصدد هو الرسالة التى أبلغت إلى عظمة السلطان بواسطة المارشال اللبني . وعلى أى حال فإن الغرض هو أن نصل بالرغم من هذه الصعوبات إلى حل يرضى البلدين ، وقد حرصت أن يكون لى معك مقابلة أولى لأعرف إن كنت تريد أن تفنى إلى تبنى ، وإلى أريد أن نبدأ حديثنا فى المسألة المصرية بلا مهل أو إبطاء . والمفهوم طبعاً أن لكينا أن يتكلم بكل حرية وسيعق حتماً أنك تطلبون مطالب لا يسعنى قبولها ، وإلى أطالب مطالب لا يسعكم قبولها أيضاً ، فلتدفع تلقاء ذلك بشئ من الصبر والأناة ورغبة التفاهم والاتفاق ، إذ ليس ما يبعث على القول بأنه إذا تار بيننا خلاف سوف لا نستطيع أن نتفاهم وننتفى بشأنه . وأرجو أن تبقى المفاوضات مكتومة عن الجمهور ، وأن يتجنب تبليغ أخبارها للصحف كما نتجنبنا ذلك بالنسبة لجلسات مؤتمر ممثل الأتراك المستقلة .

عدلى باشا - (بعد أن شكر اللورد كيرزن) : إلى سعيد أن أرى القائم على أمور خارجية إجماعاً قد أدرك الصعوبات التى تكثفت الوفد الرسمى والتى تضطره إلى ينظر إلى ماوراءه ، وأرجو أن تراعى هذه الصعوبات فى المناقشات الآتية . على أن الواقع فى أمر الخلاف السائد فى مصر أنه لا يرجع إلا إلى مسألة أشخاص وليس هناك إلا رأى واحد وإذا استثنينا الحزب الوطنى ، الذى لا يقيمه إلا لفة صغيرة والذى لا يعنى اتفاقاً مع أحد ، فإن إجماع المصريين تقريباً واقع على الرغبة فى المفاوضة للوصول على استقلالهم وعلى إلغاء الحماية تبعاً لذلك ، وقد سبق للحكومة الإنجليزية أن صرحت بواسطة المارشال اللبني باستعدادها لإلغاء الحماية ، كما أن لجنة اللورد منزق اقترحت أن يعترف لمصر باستقلالها ، فيصح

إذن أن نعتبر أن غايتنا من الوصول إلى التفاهم ميسورة من حيث المبدأ . أما ما يتعلق بمقترحات اللورد ملتر ، فإنه إذا كانت الحكومة الإنجليزية لم تزد رأيها بشأنها ، فإن مصر أبدت عنها بعض التحفظات وتتحصر وجهة النظر المصرية في أن الضمانات التي تطلب من مصر لا يتسنى قبولها إلا إذا كانت غير منافية لمبدأ الاستقلال .

اللورد كيرزن — إن الموقف هو في الواقع كما شرحتموه ، وحبذا لو أوقفتموني على التحفظات المصرية ، وسأحيطكم علما بأرائي . وإذا كان مجلس الممتلكات قد خص المسألة المصرية ، فسأحيط الوفد أيضا علما بما أبداه من الآراء ، وسأعمل كل ما في مقدوري لأحضر كل المناقشات معكم ، ولكني أرجو أن يسمح لي الوفد ، نظرا لمشاغل العديدة ، أن أنيب عنى أحيانا في غير المسائل الأساسية بعض كبار موظفي وزارة الخارجية الاختصاصيين .

(ثم ختم حديثه بالسؤال الآتي ” لكم برنامج طبعاً ؟ “ . فأجابه عدلى باشا : ” برنامجنا ينحصر في أن مصر تريد استقلالها وإلغاء الحماية . أما الضمانات فهي أمر يعينكم ، ونحن مستعدون للناقشة فيها على هذا الأساس “ .

وعلى هذا انتهى الحديث .

محضر الجلسة الثانية

بين الوفد الرسمي المصري وبين اللورد كيرزن ومساعديه
في يوم الأربعاء ١٣ يولييه سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

افتتحت الجلسة الساعة ٣ بعد الظهر بوزارة الخارجية بـ أن قدم دولة عدلى باشا أعضاء
الوفد الرسمي المصري .

اللورد كيرزن — (افتتح الجلسة بتوجيه التحية والترحيب باسم وزارته واسم الحكومة البريطانية
للوفد الرسمي مشيراً لإيجاره له وإجلاله لشأنه إذ أن على رأسه رئيس الوزارة وأن أعضاءه رئيس
وزارة سابق ووزراء حاليون وسابقون) — لست في حاجة لأن أذكركم بحوادث السنتين الماضيتين
فقد كان ما تعرفونه من الفتن والهاج والمازج وما ترتب عليها من إرسال لجنة لتحقيق أسباب تلك الحوادث
والنصح للحكومة الإنجليزية بما ترى اتخاذه من التدابير بشأن نظام مصر المستقبل . وقد اختير لرئاسة
اللجنة اللورد ملن وهو أكثر الرجال العموميين معرفة بالمسألة المصرية ، واختير أعضاؤها من المشتغلين
بالمسائل العامة .

ولم يكن عمل اللجنة حينها فقد لصعوبات كثيرة ولكنها جمعت معلومات مفيدة وكانت لها
علاقات مهمة . وبعد عودتها إلى لوندرة جرت لها أحداث مع زغلول باشا ومعها (مخاطباً الرئيس
ورشدى باشا) وكانت ثمرة هذه المحادثات المشروع الذى نشر في مصر ولوندرة ، ثم أرسل لمصر
مندوبين لاستشارة المصريين في شأن ذلك المشروع وظهر بعد ذلك تقرير اللورد ملن وهو موضع نظر
الحكومة البريطانية . ولم ترتبط بشيء منه وكل ما ارتبطنا به هو القرار الذى أعلن على يد المارشال
ألنبي وبلغ إلى عظمة السلطان (وقرأ نص ذلك القرار) وقد عين عظمته هذا الوفد للمفاوضة ، فهذا
الوفد وفد مصرى مسئول وهو فوق ذلك يمثل الطبقات المسئولة في القطر المصرى .

فترى أن ليس أحد من الطرفين مقبداً بشيء وأنا أحرار في مناقشة المسائل المختلفة واحدة بعد
أخرى للوصول إلى الحل الملحوظ في القرار الذى سبقت الإشارة إليه .

وإني هنا بصفتي نائب الحكومة الإنجليزية مستعد أن أسمع أى شيء تريدون أن تبدوه ثم أئين
لكم بعد ذلك وجهه نظر الحكومة الإنجليزية ، وسرى إلى أى حد يمكننا أن نصل إلى حل مرض ،
على أن المهمة شاقة ، ويجب أن نتذرع فيها بالصبر والأناة . ولا يهولكم أننا ل نكون متفقين على
كل المسائل بادئ الرأي ، وزيد أن نرى إذا كان يمكننا أن نتغلب على الصعوبات التى تعرض لنا .
وقد تناقشت مع دولة عدلى باشا في إجراءات المفاوضة وأرى أن تتكلموا بالفرنسية لأننا
نفهمها حق الفهم ولكنى أفضل أن أتكم باللغة الإنجليزية فإن المستحسن في مسألة دقيقة كهذه
ألا يسلم الإنسان نفسه إلا لافته بقدر الإمكان .

(ثم طلب إلى عدلى باشا أن يتكلم ويشرح ماعنده في الموضوع) .

عدلى باشا — (بعد شكره على عبارات التحية والترحيب التى وجهها إلى الوفد وعلى الروح التى
افتتحت بها المناقشة) : أما من جهتنا فنحن راغبون حقيقة في اتفاق يضع حداً للصعوبات التى شرحتموها

ونحن نعتقد أن المناقشة التي يكون رائدها من الجانبين هذه الروح تكون مناقشة مفيدة . ولا محل لأن
أشرح الآن بالتفصيل وسرة واحدة وجهات نظر الوفد . على أن هذه الوجهات في مجملها لا تخرج عن
تحقيق الأمان الوطنية وهي تتضمن الاعتراف بمصر دولة مستقلة ويرتب على ذلك تبعاً إلغاء الحماية .
ونحن لا ننسى أن إنجلترا مصالح خاصة تطلب ضماناتها كما للأجانب مصالح أيضاً يطلبون ضماناتها
وقد تنوقش في هذه الضمانات في العام الماضي وضمنت في مشروع اللورد ملز . على أنه لما بلغ
هذا المشروع إلى الأمة المصرية وضعت الأمة تحفظات لقبوله وهذه التحفظات ترمي إلى تحديد
بعض المسائل تحديداً ينشئ بعض الشبه التي أثارها المشروع . ولما عرضت هذه التحفظات على
اللورد ملز رأى المناقشة فيها وأحاطها على المفاوضات الرسمية باعتبار أن عمله لا يتجاوز رسم الحدود
المهمة للاتفاق . على أن لنا فوق هذه التحفظات تحفظات أخرى نذكرها عند المناقشة في كل نقطة
على حدة .

اللورد كيرزن — ذكرتم التحفظات التي قدمها زغلول باشا . وأرى أن اللورد ملز كان على
حق في تجنب المناقشة فيها لأن ذلك كان خارجاً عن اختصاص اللجنة ، ولكني أرى أن المناقشة
تكتسب سهولة ووضوحاً إذا عرفت الصيغة التي وضعت فيها هذه التحفظات وبأى مقدار تعتبر
الحكومة المصرية تحفظات زغلول تحفظات لها وتريد أن تدافع عنها .

عدلى باشا — هذه تحفظات الأمة وليست تحفظات زغلول .

رشدى باشا — هذه تحفظات أشارت بها الهيئات النيابية . وذلك سبب اهتمامنا بتحقيقها .
ونبأ أن مشروع الاتفاق النهائي سيعرض على جمعية قومية فيقصد قرباً من الأغراض التي رسمتها
الإمة يكون ملماً في قبوله . إذن فهذه التحفظات تقدم كما هي .

اللورد كيرزن — (طلب أن تقرأ له هذه التحفظات إذ ليس لديه نسخة منها وذكر أنه لا يرى
بقراءتها أن يتناقش فيها بترتيب وضعها ولكن ليعرف إذا قرئ التقرير بأى قدر تكون كل نقطة أو
وصية من وصاياه معدلة بهذه التحفظات) .

رشدى باشا — (ذكر أن التحفظات مرتبطة باعتبار مشروع اللورد ملز أساساً للمناقشة) .
(وبعد مناقشة سريعة اشترك فيها الرئيس ورشدى باشا واللورد كيرزن تم التفاهم على أن قراءة
التحفظات ليس معناها قبول ذلك المشروع أساساً وأن المناقشة حرة) .

(قرئ التحفظ الأول المتعلق بإلغاء الحماية . وأشار عدلى باشا إلى أن قرار الحكومة الإنجليزية
يفيد الوعد بإلغائها إذا تم وضع اتفاق مرض بين مصر وإنجلترا ولمع إلى ما جاء في تقرير اللورد ملز
بهذا الشأن) .

(قرئ التحفظ الثانى وهو يرمى إلى حذف الجملة الثانية من فقرة (١) من المادة الثالثة وهي
تشير بصيغة عامة إلى أن مصر تمنح بريطانيا العظمى الحقوق اللازمة للحفاظ على مصالحها وتأمينها
من تقديم الضمانات الضرورية للدول للحصول على تنازها عن امتيازاتها . والمقصود بحذف تلك
الجملة ألا يقوم شك في أن مصر لا تمنح حقوقاً غير التي بينت بطريق الحصر في المشروع) .

رشدی باشا — هذا التحفظ نشأ عن خلط وخلط في فهم العبارة المطاوع حذفها ، فقد فهم أنه يجوز أن يترتب عليها حقوق جديدة غير ما ذكر في المشروع في حين أنها لا تريد على أن تكون بياناً لما تضمنته المشروع من الضمانات وإشارة إليها ولم يكن يمكن أن يكون المقصود منها ترتيب حقوق غير ما ورد ذكره في المشروع ، وإلا كان تحديد الضمانات في المشروع لا فائدة منه أمام هذا النص العام .

مدني باشا — هذا هو حقيقة ما كان يعنيه اللورد ملتر والحقوق التي أشير إليها في هذه العبارة هي الحقوق التي فصّلت في باقي أجزاء المشروع فهذا التحفظ بين الحجة ولا يمكن أن يقوم بشأنه نزاع . (قرئ التحفظ الثالث فقرة (١) وهو الذي يرى إلى عدم تعليل نفاذ المعاهدة بين مصر وإنجلترا على موافقة الدول على التنازل عن امتيازاتها لإنجلترا وعلى صدور المراسيم بترتيب المحاكم المختلطة على النظام الجديد — ولم يعلق عليه من الجانبين شيء) .

(ثم قرئ التحفظ الثالث فقرة (ب) وأراد اللورد كيرزن أن يعتبره تحفظاً رابعاً ، وهو يرى إلى وجوب فحص الترتيب القضائي والمصادقة عليه من هيئات مصر النيابية قبل إصدار قانون به . فسأل اللورد كيرزن عما إذا كان يرد عرض مشروع ترتيب المحاكم المختلطة على الجمعية الوطنية) . مدني باشا — نعم لأن ذلك المشروع جزء من الاتفاق ويجب عرضه على الجمعية الوطنية بهذه المثابة (ولاحظ الرئيس أن هذا المشروع لم تحصل مفاوضة بشأنه بين مندوبي البلدين) .

رشدی باشا — (حدد الجمعية التي يعرض عليها المشروع بأنها جمعية وطنية "Assemblée Constituante" وليست جمعية نيابية عادية) .

(ثم قرئ التحفظ الرابع واعتبر تحفظاً خامساً وهو يرى إلى تدخل مصر طرفاً متعاقداً في الاتفاقات المقدّر حصولها مع الدول بشأن حقوق امتيازاتها) .

مدني باشا — ليس في هذا التحفظ بدعة فإن مصر كانت طرفاً متعاقداً فيما يتعلق بالمحكمة المختلطة وطبيعي أن تكون كذلك في هذا التغيير الجديد .

المسترلندسي — أتقصّدون أنها كانت طرفاً متعاقداً في كل المعاهدات المنشئة للامتيازات ؟

مدني باشا — نقصد أنها كانت طرفاً في اتفاقية المحاكم المختلطة . أما الامتيازات الأخرى فهي أيضاً عقود واتفاقات بين الدولة العلية والدول الأجنبية وقد كانت سارية على مصر بحكم تبعيةها للدولة العلية فالترام مصر بها التزام اتفاق إن لم يكن بالذات فاللواحدة ، فإذا أريد تغيير قواعدها الأصلية وجب أيضاً أن تكون مصر طرفاً في العقد المنشئ لذلك التغيير .

رشدی باشا — (ذكر مشروع الاتفاق بين إيطاليا وإنجلترا بشأن حلول إنجلترا عنها في امتيازاتها وهو المشروع الذي بلغ الحكومة المصرية لتبدي ملاحظاتها عليه) : إننا ضمناً ردنا على ذلك المشروع وجهة نظرنا في هذا الموضوع .

مدني باشا — فضلاً عن هذا فإن مشروع اللورد ملتر نص على أن الاتفاقات التي تبرم بشأن الامتيازات يكون تنفيذها بأن يصدر بها مراسيم سلطانية ، وبمثل هذا لا يتصور إلا على فرض قبول مصرها واعتبار رضاها عنها جزءاً مما للاتفاق . ثم إن تدخل مصر في هذه الاتفاقات طرفاً متعاقداً واجب لكرامتها وللحفاظة على شخصيتها .

(ثم قرئ التحفظ الخامس فقرة (١) واعتبر تحفظا سادسا ، وهو يرمى إلى حذف العبارة المختصة بتعيين موظف بريطاني في وزارة الحفانية اكتفاء بنائب عمومي إنجليزي لدى المحاكم المختلطة) .

اللورد كيرزن — أتريد حذف العبارة جميعها ؟

عدلى باشا — نحن نريد الاستغناء عن الموظف القضائي بالنائب العمومي المختلط وهذه هي الصورة التي قدم بها التحفظ من جانب زغلول باشا .

اللورد كيرزن — لا نريد أن نتناقش فيما يراه زغلول وإنما فيما ترونه أتم .

عدلى باشا — إن هذا التحفظ كذيره ليس من وضع زغلول باشا ولكن الهيئات التي استشيرت في مشروع لجنة اللورد منزهي التي أرادته .

اللورد كيرزن — لا أرى مع ذلك إلا أن تنحصر المناقشة فيما يراه هذا الوفد .

عدلى باشا — أرجو إذن أن تعتبر أن هذه التحفظات تحفظات الوفد الرسمي وهو يريد فوق ذلك أن يقدم غيرها .

(ثم عاد الكلام إلى التحفظ المتعلق بالموظف القضائي فتسامل اللورد كيرزن هما هي اختصاصات النائب العمومي وعما إذا كان له مثيل في التشريع الإنجليزي) .

المسترندسي — ليس له مثيل في إنجلترا ولكن في اسكتلندا ما يشبه ذلك النظام باسم " Procurator General " وأقرب شيء له عندنا هو " Prosecutor General " .

صدق باشا — هو رئيس الضبطية القضائية وإليه المرجع في الدعاوى الجنائية .

رشدى باشا — (شرح باختصار سلطته في الدعوى العمومية وتم الاتفاق بعد ذلك على الإفاضة في شرح سلطته عند المناقشة في هذا الموضوع بصفة خاصة) .

(ثم قرئ التحفظ المتعلق بحذف عبارة جواز استشارة الموظف المالي واعتبر تحفظا سابعا) .

عدلى باشا — أما حذف عبارة جواز استشارة هذا الموظف فهو المفهوم من النص نفسه إذ أنه بحسب النص يجوز للحكومة ألا تستشير كما يجوز لها أن تستشير وليس في النص إلزام لها بالاستشارة فليس في التحفظ إلا أن الشيء الذي يكون مرجعه إلى الاختيار لا محل للنص عليه لأنه مفهوم بطبيعة الحال .

رشدى باشا — لطلب حذف هذه العبارة سبب نفسى خاص . وهو أن المصريين متخوفون مما يمكن أن تقول إليه هذه الاستشارة الجوازية لأن ذكرى المستشار المالي حاضرة في أذهانهم وهم يرون أنه اكتسب سلطته الواسعة التي يتغلب بها على الوزير المصرى من حق الاستشارة وحده فهم يخشون أن يبعد التاريخ نفسه .

صدق باشا — الواقع أن النص لا معنى له ولا أهمية أمام النظام النيابي فإن الوزير يكون مرتبطا برأى الهيئة النيابية وحدها .

(ثم قرىء التحفظ السادس وأخير تمحفظا ثامنا وهو الذى يرى إلى قصر القيد الوارد على حق مصر فى إبرام المعاهدات على المعاهدات السياسية البعثة بحيث تكون مصر حرة فى عقد أى اتفاق تجارى أو اقتصادى أو غير ذلك بلا قيد) .

اللورد كيرزن — حتى ولو كانت المعاهدة الاقتصادية مضرّة بمصالح إنجلترا ؟

عدلى باشا — ليس ذلك مما يتوقع ولا يمكن أن ترى مصر المستقلة إلى الإضرار بالمصالح الإنجليزية بحكم المحالفة التى بينهما، على أنه يجب أن يلاحظ أن حق مصر فى عقد مثل هذه المعاهدات كان أمرا مسلما به فى الماضى ولم يكن يقيد ما شئ، وقد كان المفهوم فى المناقشات التى جرت مع اللورد ملز فى العام الماضى والتى اشتركت فيها أن القيد لا يرد إلا على المعاهدات السياسية ؛ وظاهر من تقرير اللورد ملز نفسه أنه لا يمتنع على إطلاق الحرية لمصر فى المعاهدات الاقتصادية .

اللورد كيرزن — كيف كان الحال قبل ١٩١٤ وكيف كانت المعاهدات التجارية تمتد ؟

صدقى باشا — نظريا كانت مصر تملك الحرية التامة فى عقدها ولكن عمليا كانت الماطلة الإنجليزية تتدخل بسبب الاحتلال .

اللورد كيرزن — إذن مرادكم هو اتخاذ عبارة لا تخفى بحق مصر كما كان قائما ؟

(ثم جاء دور التحفظ المختص بالسودان) .

عدلى باشا — لأحاجة إلى قراءة هذا التحفظ كما هو وارد فى الصورة المقدمة الآن لأن المسألة من المسائل المشككة ولنا فيها وجهة نظر وطلبات أبعد وأوسع مما هو وارد فى هذا التحفظ ناطلب إرجاء الكلام فيها إلى فرصة أخرى .

اللورد كيرزن — ربما كان هناك محل فى هذا الدور من المناقشة أن يبدى لنا عدلى باشا ملاحظات عامة فى موضوع المفاوضات .

عدلى باشا — أفضل الآن أن تؤخذ المسائل واحدة بعد أخرى وأن نذكر ملاحظتنا بعدد كل مسألة عند طرحها على بساط المناقشة .

اللورد كيرزن — سأقرأ هذه التحفظات بدقة لأن بعضها جديد على شكله ، وأرى أن هناك مسألة مهمة يجب أن نتفهم بشأنها قبل كل شئ، لأنها تؤثر فى النقط الأخرى ، وهذه المسألة هى مسألة توزيع القوى البريطانية فى مصر فهل يتفضل دولة الرئيس بأن يذكر لى إن كانت له آراء عامة فى هذا الصدد .

عدلى باشا — هذه مسألة حصلت فيها المناقشة مع اللورد ملز وأثارت فى مصر جدلا كبيرا .

اللورد كيرزن — أنا لأحب أن توصف تلك القوات بأنها حامية (Garrison) .

عدلى باشا — المسألة دقيقة لأننا نريد استقلالاً واستقلالاً بحسه وجود قوة أجنبية ، وما كان اسمها وسواء سميت حامية أو جيش احتلال أو سميت باسم آخر فإن وجودها ماس بالاستقلال ، وقد كان اللورد ملز فى الأحاديث التى جرت معه وفى مشروعه الذى نشر حريصا على أن يضع لها صيغة

تكون بعيدة عن المساس بالاستقلال (وذكّر عدلى بأشأ العبارة التى وردت فى الفقرة الثانية من المادة الرابعة من مشروع ملز والى بمقتضاها وصفت هذه القوة العسكرية بأنها لانفید احتلالا ولا تمس سيادة مصر) ولكن اللورد ملز ذكر بعد ذلك فى تقريره أن حماية المواصلات غير قاصرة على البحر بل تشمل الأرض والهواء ، ونرى أن هذا توسع تصبىح حماية المواصلات معه منافية لاستقلال مصر. ونحن نريد أن نعرف ما هى المهمة التى يراد تدب القوة البريطانية لها وما هى الحاجة التى تلتبس وجودها .

اللورد كيرزن — أتم على حق فى تعرف ذلك لأنه يجب التفاهم أولا بشأن الغرض من وجود الجنود البريطانية ويمكننا بعد ذلك أن ننقل للبحث فى كيفية ذلك الوجود .

وإنى أرى ، والوزارة الإنجليزية تشاطرنى الرأى ، هذه المسألة من وجهة أبعد وأوسع مما ترون . أما الأغراض التى تتحراها بوجود الجنود البريطانية فهى :

أولا — حماية المواصلات الإمبراطورية :

ولست هذه الحماية قاصرة على القناة ، فإن مركز مصر الجغرافى يجعلها فى أعلى مكان من الأهمية ومظهر هذه الأهمية فى البر والهواء معا . تتسألون عن المقصود بالهواء وأجيبكم أن المقصود بذلك بناء وإنشاء محطات طيران ، وإذا كانت مصر نقطة منسطة فى الطريق إلى الهند وغيرها من الممتلكات البريطانية فإن حماية المواصلات يجب أن تشمل المواصلات الهوائية . ويجب أن تكون الحماية بأوسع معانيها فى القتال والهواء والبر ، وبناء على ذلك يجب أن يكون للجنود البريطانية حق المرور فى القطر المصرى .

على أن هذا ليس وهو الغرض الوحيد من وجود قوة بريطانية فإن لها غرضا ثانيا وهو :

ثانيا — الدفاع عن حدود مصر :

لا يمكن لأحد أن يتكهن بما سيجرى فى المستقبل ، فقد تهاجم مصر من الغرب أو من الجنوب أو من الشرق ، وقد دلت الحرب الأخيرة على احتمال الهجوم على القتال . ويصح أن نتجهد هذه المحاولة ومهما تكن قوة الجيوش المصرية فإنه يجب أن تكون قوة الجيش البريطانى بحيث تجعل هذا الهجوم بعيد الاحتمال ، ثم إن هناك غرضا ثالثا وهو :

ثالثا — حماية المصالح الأجنبية :

المفهوم والمتوقع أنه ستوضع اتفاقات تجعل ضمانة المصالح الأجنبية بيد بريطانيا العظمى ، فإذا حصلت حوادث أو اضطرابات وأصبحت هذه المصالح الأجنبية فى خطر رجعوا إلينا ينتظرون الفوت منا . وليست حوادث اسكندرية عنا بعيدة وأتم خير من يعلم بها . وأمثال هذه الحوادث تتبدى صغيرة وتكبر إلى أن تصبىح هجوما على الأوربيين . وهاقد رأيتم أن البوليس المصرى والجيش المصرى لم يكفيا لقمعها . وإنما قام بذلك الجيش البريطانى . وإنى أسألكم ماذا يحدث إذا لم تتدخل الجنود البريطانية ؟ الذى يحدث هو أن الدول الأجنبية تتدخل فى مصر . وأعرف أن إيطاليا أرسلت سفينة حربية لترسو فى اسكندرية بمناسبة الحوادث الأخيرة ، وذلك بالرغم من وجود الجنود البريطانية .

طبعاً تدركون أن مصر مصالحة كبرى في الاتفاقات المزمع إبرامها مع الدول، ولكنه يجب أن تكون الدول وافقة من اضطلاع مصر بمسئولياتها أمامها؛ ولوسأتم هذه الدول لذكرت جميعاً حاجتها إلى الجيش البريطاني، فوجود الجيش البريطاني لحماية المصالح الأجنبية في مصلحتكم إذ هو يعينكم على الاضطلاع بمسئوليتكم. ثم إنه لا يمكن لإنجلترا أن تتحمل مسؤولية القيام على المصالح الأجنبية دون أن يكون لديها الوسائل التي تمكنها من ذلك.

وهب أنه ثار في القاهرة هياج أو اعتصاب أو غير ذلك من الحوادث التي يقع فيها القتل. ألا يكون ممثلو الدول بل المندوب السامي نفسه في خطر؟ ألا تكون المصالح الأوروبية في خطر؟ ألا يجب لهم الحماية من الاعتداء؟ وهل يعقل أن يكون المندوب السامي مثلاً بحيث لا يجد وسيلة لحماية نفسه؟

وعلى ذلك فقولكم إن الفرض الذي يجوز أن يوجد من أجله جيش بريطاني إنما هو حماية المواصلات بعيد عن الحقيقة، وهذه المسألة كلية في الاتفاق. ويجب أن يلحظ في وجود الجيش هذه الأغراض الثلاثة التي ذكرتها.

فإذا اتفقت على هذه الأغراض انتقلنا إلى البحث في محل وجوده وعدده.

رشدى باشا — وجود جيش لفرض خارجي يمكن أن يفهم، ولكن وجوده لفرض داخل هادم للاستقلال وفي وسعنا أن ندفع أسباب الهياج وأن نقمع حوادثه بوسائلنا الخاصة.

وقد كان السبب في حوادث سنة ١٩١٩ الخلاف القائم بين إنجلترا ومصر ولكن الاتفاق — إذا وصلنا إليه — يضع حداً لهذا الخلاف.

اللورد كيرزن — أتريدون أن تتحمل مسؤولية الدفاع عن الحدود ولا يكون لنا جيش يقوم بذلك؟

عدلى باشا — لم نقل إننا نريد أن نحمل إنجلترا مسؤولية الدفاع عن حدودنا، بل نحن نريد أن نتولى ذلك بأنفسنا وإلا فلا محل للكلام في حكومة أهلية وجيش مصري، وإذا احتجنا لقوة جديدة للدفاع عن تلك الحدود في حرب لجأنا إليكم بصفتكم حلفاءنا وطلبنا منكم العون والممدد. وهذا الذي يحصل في كل المعاهدات الحربية.

اللورد كيرزن — دلت الحوادث على أن كفاءة الجيش المصري وقدرته على احتمال صدمات الحرب لا يمكن الاعتماد عليهما في الحروب الكبيرة لجعل الدفاع عن الحدود المصرية بيد الجيش المصري وحده مخاطرة.

عدلى باشا — إذا كانت حرب كبيرة لجأنا إلى حليفتنا الكبرى. أما أن يكون وجود الجيش لحماية المصالح الأجنبية فهذا ما لا وجه له لأنه ليس بين المصريين والأجانب الذين يقيمون بينهم صداقة ولا يضمرون المصريون لهم أقل جفاء؛ وقد بما عرف المصريون بحسن الضيافة وتاريخ مصر الحديث حافل بآثار التعاون بين أهالي البلاد والتزلاء، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن الأجانب الذين تحمل إنجلترا محلهم ليس لهم حق وضع جيش. وكيف يمكن أن يرى المصريون فرقاً بين جيش إنجليزي لحماية الأجانب وبين الاحتلال الحالي.

رشدی باشا — أسباب المہاج الذي حصل في اسکندرية عرضية وستروك حقا . نعم إن وسائل الحماية المصرية غير كافية الآن ولكنها لن تكون كذلك دائما .

عدلى باشا — حوادث الإسكندرية ليست إلا جزءا من الثورة المشتعلة في مصر من ستين وقرها عنها . وهذه الثورة ثورة أهلية ولا تخلو الثورات من حوادث ، فلا يمكن إذن أن يترتب على حوادث الثورة قياس .

اللورد كيرزن — إنى أتکلم عن حوادث الخمس والعشرين سنة الأخيرة كلها ، ولا إخال الدول تسمع لنا إذا أكدنا لها أن كل شئ سيتم بخير .

رشدی باشا — ليس للأجانب التداخل في البوليس والأمن العام . فإذا حلتهم محلهم حلتهم بما لهم من الحقوق .

اللورد كيرزن — لم يتداخل هؤلاء الأجانب لأن الجيش البريطاني كان موجودا .

عدلى باشا — لم يقع قبل وجوده تداخل أجنبي . وإذا كان حق إنجلترا مستمدا من تنازل الدول لها عن حقوقها فليس يجوز لها أن تطلب حمايتهم بجيش .

اللورد كيرزن — لو كانت الحوادث التي تقع صغيرة لكان الأمر ، ولكن الحوادث تبتدئ بمشاجرات بسيطة وتمتد فتقع على طائفة بأسرها ويصبح التداخل معها واجبا .

عدلى باشا — بمناسبة الكلام في حوادث الإسكندرية تذكرون أن لجنة عيئت لتحقيق أسبابها والمسئولية فيها وقد تمأشت الحكومة أن تمثل فيها حتى لا ترمى اللجنة يوما ما بالتحيز لصلاحتها . وقد عرض علينا قبل سفرنا من مصر تقرير تلك اللجنة فلم نلم به إلا إلماما سطحيًا لضيق الوقت وكثرة المشاغل ، ومع أنى اعتقد أن اللجنة توخت عدم التحيز في تحقيق الوقائع فإن النتائج التي أنتجت إليها تلك اللجنة نتائج متطرفة وأخشي إذا نشر تقريرها أن يستعمل سلاحا ضد الوزارة للزعم بأنها قصرت في الدفاع عن المصريين وتركهم يهتمون باطلا وتعاين تهمتهم في أرجاء العالم ، كما أخشي من جهة أخرى أن يستعمل سلاحا ضد إنجلترا وأن يقال إنها أرادت بتشكيل هذه اللجنة الاستفادة بتقريرها في المفاوضات لتبرير تداخلها في الشؤون المصرية .

اللورد كيرزن — (قرأ تلغرافًا ضمن خلاصة تقرير اللجنة عن نتيجة التحقيقات رمت الحكومة فيها بالضعف أمام هجمات خصومها السياسيين ونسبت الحوادث إلى التعصب وكراهة الأجانب ، واستشهد على ذلك بحوادث سنة ١٨٨٢ وحوادث دنشواى وسنة ١٩١٩ ، وقيل فيها إن القوفاء اعتقدت أن الأمر لها والحكم في قبضتها لأن الحكومة تراخت في استعمال سلطتها وإن بعض رجال البوليس والجيش كانوا في صف المعتدين وإن الحوادث ترجع أيضا إلى أسباب سياسية وهي حركة المعارضين للحكومة المتحصرين لرغول الذين أرادوا بمظاهراتهم إلقاء الحكومة إلى استعمال وسائل الشدة للتذرع بما يقع من الحوادث لاتهامها بالقسوة وتنفيذ الناس من حوها) .

رشدی باشا — إن الوقائع الثابتة في التحقيق لا تنتج ما تذهب إليه اللجنة من تعصب المعربين وكراهتهم للأجانب ، والمسألة كما يتضح من الوقائع مسألة سياسية .

اللورد كيرزن - لا يعينى ذلك وإنما الذى يعينى هو أن الحوادث حصلت، وأن اعتماد حسمنا أصاب الأوروبين وأوجب تداعى الجيش . وقد ذكر رئيس الوزراء فوق ذلك أن اللجنة بأشرت عملها بلا تحيز .

عدلى باشا - ليس معنى القول بأن التحقيق جرى بغير تحيز أننا نرضى بالآراء التى تقول بها اللجنة ، والواقع أننا نختلف معها كل الاختلاف وليست هذه الآراء مستمدة من الوقائع وإنما هى من عند اللجنة .

أما تداعى الجيش البريطانى فإنه حصل لأن ذلك الجيش كان موجودا هناك ولو لم يدع للتداعى لما سمع لتداعىه ذكر ، ولو كان غير موجود لكان الجيش المصرى قادرا وحده على قمع الفتنة . هذا فضلا عن أن وجود الجيش البريطانى فى القطر جعله يعتمد عليه فى مثل هذه الحوادث وسال دون تنظيم الجيش المصرى وتوزيعه بصورة كافية مناسبة فى الجهات المختلفة .

اللورد كيرزن - لا أقول إن الجيش المصرى عاجز أبدا ، ولكنى أبحث فى الحالة الراهنة لا فى المستقبل البعيد .

عدلى باشا - لا أخفى أن حوادث الإسكندرية أزعجت الأوروبين وأحدثت أثرا سيئا ولكن لا يصح أن تعتبر هذه الحوادث العرضية أساسا فى المناقشة أو سببا لتغيير كل الأسس التى يمكن أن يقام عليها اتفاق .

اللورد كيرزن - إنى أرى أن اللورد ملر ذكر فى الفقرة الثانية من المسادة الثالثة من مشروعه أن إنجلترا تتعهد بالدفاع عن سلامة أراضي مصر وهذا عين ما أعنى بكلامى فى الدفاع عن الحدود المصرية وجوب وجود جيش من أجل ذلك .

رشدى باشا - ما ذكره اللورد ملر مفروض فيه قيام حالة الحرب .

اللورد كيرزن - أعنى هذا أنه يجب أن نتظر مكتوبى الأيدى حتى تنتهى الحرب بفشل الجيش المصرى قبل أن تتدخل ؟

عدلى باشا - هذا شأن كل المعاهدات الحربية فإن تحالف بلدين تحالفا دفاعيا لا يستدعى ترابط جنود إحدى الدولتين فى بلد الأخرى ، كما أنه لا يستلزم أن ينتظر الحليف حتى تنتهى الحرب بفشل حليفه قبل أن يبذل المساعدة التى توجبها عليه المحافضة ، والعرف فى أمثال هذه التحالفات أن الوقت الذى يجب أن تبتدى فيه أعمال المساعدة يحدد باتفاقات حرية سابقة .

اللورد كيرزن - تريدون مثلا أن محطات طيراننا لا تعمل شيئا حتى تعلن الحرب ؟

عدلى باشا - نحن لا نعمل بأن تكون لكم فى داخلية البلاد محطات للطيران تحمى حاميات .

رشدى باشا - يجوز أن يجرى البحث فى اختيار محل لمحلة الطيران ولكن القول بأن إنجلترا فى مصر محطات طيران فى داخل القطر وأن هذه المحطات تقتضى وجود جيش لحمايتها يخالف لكل معنى أو صورة للاستقلال .

اللورد كيرزن. — لا تتخذكم الكلمات أو النظريات ، إذ المسألة عملية والذي نحاوله الآن هو أن نضع معاهدة تحتاط فيها للواقع ، فإذا حصلت حوادث فهل تنفيذنا النظريات في دفعها — نحن نريد أن تنتهى إلى حل ودى تكون له نتيجة عملية وإنى مستعد لأن أصغى لكل ما تريدون أن تبدوه في هذا الصدد .

عدلى باشا — (ذكر رأى اللورد ملتر في النقطة العسكرية وعدم تعرضها للشؤون الداخلية المصرية) :
إننا نريد أن نوفق بين المصالح المختلفة ولكنا لا يمكننا أن نقبل أمرا ينكره الشعور العام في مصر أو أن ندافع عن حل مقضى عليه حتما بالفشل .

اللورد كيرزن — وأنا أيضا يجب على أن أدافع أمام الوزارة وأمام البرلمان عما يتم عليه الاتفاق .
ويجب ألا ينيب عنكم أن المسألة لاتهم إنجلترا وحدها ولكنها تم الإمبراطورية بأسرها ، وهذا مؤتمر رؤساء الوزارات يشدد في هذه النقطة . إننا سرنا بعض الخطى لتحسين الحالة ولكننا لا نفكر في التخل عن مسؤولياتنا . إن وجود الجيش البريطانى واجب وإن تدرج استقلال مصر يجب أن يقع بمعاونة ذلك الجيش وكل ما عدا ذلك لا طائل تحته ، وليست المسألة مسألة عواطف وإنما هي مسألة وقائع . ويجب أن ينحصر الكلام في محل مرابطة الجنود . وقد فهمت أن اللورد ملتر تكلم في ذلك مع زغلول باشا ومعكم (مخاطبا الرئيس) .

مدلى باشا — جرى في ذلك كلام ولكن كان المفهوم دائما أن محل وجود الجيش في منطقة القتال وقد تجنب مشروع اللورد ملتر ذكر المحل تاركا ذلك لتفصيلات المعاهدة .
(أوقفت الجلسة لمحو ريع ساعة ثم أعيدت) .

اللورد كيرزن — حاولت أن أبين الأغراض التي من أجلها يراد وضع جيش ولم يفتنى الاعتبار بالإحساس المصرى العام ولكن علينا واجبات لا يسعنا إلا أن نجعل لها التقدم والأفضلية .
ويصعب أن نتناقش اليوم في شيء من التفاصيل عن محل الجيش أو عدده وأرى أن الأفضل أن نوضع في المعاهدة عبارة عامة عن القوة العسكرية فلا تذكر الأغراض مفصلة ويترك تحديد المحل وغير ذلك من الشؤون لمداولات ومشاورات ودية بين الحكومتين . ويجوز أن يقال مثلا : " تتخول الجنود حرية المرور في مصر بسبب المواصلات وتبقى جنود بريطانية في الأوقات والمحلات التي تعين في مناسباتها " — ووجه ذلك أنه لا يمكن أمام اختلاف الحوادث والظروف أن يقدر مقدما ما يجب لكل حالة .

أما ما يتعلق بما ذكره اللورد ملتر في الفقرة الثانية من المادة الثالثة من استماتل الموانئ ومحطات الطيران ووسائل النقل فيبقى طبعيا . ونحن إذا اتفقتنا على المبادئ أمكننا التفاهم على التفاصيل بكل سهولة .

والنتيجة أنه يجب أن تكون لدينا الوسائل لتحقيق الغايات التي نتوخاها ولا اضطلاع بالمسؤوليات التي نأخذها على عاتقنا ونحن مستعدون لأن نحمل الإحساس المصرى محله من الاعتبار .

وقد تحتاجون للناقشة فيما بينكم في هذا الموضوع لأنكم لم تكونوا مستعدين لما ذكرته لكم اليوم (وبناء على طلب عدلى باشا وعد بمذكرة مكتوبة تدون فيها بإجمال الأغراض التي شرحها ، وقد أرسلت بتاريخ)
وأوردت في مجموعة المذكرات ص (.

يهما أن نراعى الشعور المصرى فى هذه المسألة ولكن وزارة الحرب لا تقبل على أى حال وضع الجيوش على القتال وفى الشاطئ الآسيوى، وكأنى بهم مصابين بالحرب يبعدون إلى أقصى مكان ممكن. وقد فهمت أن هناك محطة طيران حوالى اسكندرية فى أبى قير وأخرى فى مصر فى هليو بوليس فيجب الانتفاع بهما .

عدلى باشا — نعم هناك محطتان فى مصر واسكندرية تحميها حاميتان وهذا ما لا يمكن قبوله وقد كان المفهوم دائما أنه لا تكون جيوش فى هذين البلدين .

رشدى باشا — إذا بقيت هاتان المحطتان لمنفعة الجيش الإنجليزى اعتقدت الأمة أننا رجعنا إلى الوراء فى الاتفاق الذى نالناه بالنسبة لمشروع ملتر، وعندنا أن الجيش المصرى هو الأول بالانتفاع بهما ويكون علينا أن ننشئ لكم بدلا منهما فى المكان الذى يتفق على تحديده .

اللورد كيرزن — نحن غير مقعدين برأى سابق ويجب أن يستعان فى هذا الأمر برأى الخبراء . وعندكم فى العباسية واسكندرية نكبات صالحة وحيث تكون نكبات يجب أن يكون الجيش .

عدلى باشا — لا يجوز أن تكون أرقاء للمحلات الموجودة قديما سواء فيما يتعلق بالنكبات أو محطات الطيران ، ومسألة المحل مسألة تبعية لا أصلية — قلتم إن وجود الجنود فى المحلات التى تخصص لها يكون لوقت معين بحسب المناسبات ، أستم تقدرون أن ينص فى المشروع على جعل وجود القوة العسكرية مؤقتا ؟

اللورد كيرزن — لا . وإنما قصدت أن يكون اختيار المحل هو المؤقت . أما وجود الجيش نفسه فهذا أمر لا توقيت فيه . وهل أهمية مصر للواصلات تزول ؟ فكيف يمكن إذن أن يكون ما وضع لحايتها مؤقتا ؟

عدلى باشا — يجب أن تولونا بعض الثقة وأن تفسحوا المجال للاكتفاء بالقوة المصرية إذا استطعنا أن نجعلها كافية لتأمين مصالحكم .

اللورد كيرزن — إذا تحقق هذا الغرض فلن أبخل ببقى .

رشدى باشا — ليس من الصعب إيجاد صيغة مقبولة وليس ما يمنع من أن يذكر فى المعاهدة مثلا أنه بعد زمن معين يجوز إعادة النظر فى الشروط العسكرية وليس فى هذا ما يربطكم .

صدق باشا — — ثم إن التوقيت يدفع المصريين للقيام على حسن تطبيق المعاهدة .

اللورد كيرزن — (منتقلا إلى موضوع الموظفين البريطانيين) : سيكون للاتفاق طبعاً تأثير على عدد الموظفين البريطانيين . وقد فهمت أن لديكم عددا كبيرا منهم يبلغ ألفا وستمائة وسيحتل هذا العدد ولكن من هم الذين يحملون محملهم ؟ عندكم موظفون أجنبى من غير الإنجليز . فإذا كنتم فى الوقت الذى تنقصون فيه من عدد الضباط والموظفين الإنجليز تستريدون من الأجانب الآخرين كان هذا أمرا مؤلنا . ولا يسمنا أن تترك الباب مفتوحا لتصرف كهذا . ولذلك يجب أن توضع صيغة تجعل موافقة المندوب السامى شرطا فى تعيين الأجانب .

عدلى باشا — كان لنا فى ذلك حديث مع اللورد ملتر وكان المسلم به أن مثل ذلك النص لا يجوز أن يذكر فى المعاهدة ، ولن يرضى به الشعور العام . ولكن المفهوم طبعاً أننا نلجأ إلى أصدقائنا كلما احتجنا إلى خبراء أو فنيين . وغير محتمل أن يستبدل بالموظفين الإنجليز غيرهم من الأجانب !

لأننا لسنا راغبين في ذلك، ولأننا نريد أن نتمهد للطريق لأن يتولوا وظائف بلادهم . وأرى أنه يكفيكم في هذا تأكيده من الحكومة بالاعتين مكان الموظفين الإنجليز أجنب من جنسيات أخرى . اللورد كيرزن — تأكيدهم حسن ، ولكنه لا يقيد الحكومات المقبلة وقد تقوم ضرورة تعيين أجنب في أحوال خاصة . وعلى أى حال فإني أرى أنه يجب وضع نص بالمعنى الذى ذكرت في المعاهدة .

عدلى باشا — لا أظن ذلك متفقاً مع مقتضيات المجاملة والحكمة في التعبير .

اللورد كيرزن — وهناك مسألة أخرى وهى مسألة الأمور الخارجية والتشيل السياسى وأرى أنه يجب أن يكون لمثل إنجلترا وهو (" High Commissioner " المندوب السامى) مركز ممتاز في مكانته وسلطته وأن يحمل ذلك اللقب كما يحمل الآن .

عدلى باشا — كان لنا كلام طويل مع اللورد ملتر في هذه التسمية وألاحظ أن هذه التسمية من ثمرات الحماية وقد اقترنت بها ولن يعتقد المصريون أن شيئاً تغير إذا بقي ذلك اللقب .

اللورد كيرزن — لا أذكر أنى سمعت عن كلام مع ملتر في شأن هذه التسمية واعتقد أنها تسمية لازمة وليس هناك ما يقوم مقامها .

المستر لندسى — هذه هى التسمية الصحيحة ويحوز أن يحمل مثل ذلك في إنجلترا اللقب حينه .

رشدى باشا — هذه التسمية لا يحتملها شيء وليست مرتبطة بأى مبدأ من المبادئ .

عدلى باشا — المتفق عليه أن يكون له التقدم على المثلين الآخرين .

مصدق باشا — اختصاصاته نفسها هى التى تميزه وليس من حاجة إلى لقب خاص لتمييزه .

اللورد كيرزن — أرى أن نحصر المسائل المهمة التى نطرحها للمناقشة وهذه المسائل أربع : (الأولى) مسألة القوة العسكرية .

(الثانية) مركز وسلطة الموظفين البريطانيين ، السالى والقضائى — وسننظر في اقتراحاتكم واقتراحات اللورد ملتر .

(الثالثة) الأمور الخارجية والتشيل السياسى .

(الرابعة) الامتيازات والفاوفا .

عدلى باشا — يقع المناقشة في المسألة الأخيرة بمحت المشروع الذى وضعه السير سسل هيرست وهو مشروع لم تجز فيه مفاوضة مع أية هيئة مصرية . وكل ما فعله السير سسل أنه نشر مشروعه في مصر وجرت له مع بعض عمالى المحاكم المختلطة وقضايتها أحاديث بشأنه . وقد رفضت وزارة نسيم باشا المناقشة فيه باعتباره جزءاً من الاتفاق العام ، كما تحلى عنها زغلول باشا لأنه كان يرى أنه يتوقف على نتيجة المسألة السياسية . ولكننا نرى له أهمية كبرى ونريد أن نتفاوض فيه باعتباره جزءاً من مشروع الاتفاق ، على أن البحث فيه سيتعدى حتماً إلى التفاصيل .

اللورد كيرزن — نقولون حقاً ولكن لا أراى أن أستطيع المناقشة في ذلك ، وقد يتولى المستر لندسى — وله أكبر الخبرة هذه الشؤون — المباحة معكم في هذه المسائل التفصيلية بمساعدة خبراءنا القانونيين (واقترح اللورد كيرزن أن يكون الاجتماع في الغد وأن يكون الكلام في التشيل السياسى) . وختمت الجلسة حيث كانت الساعة السادسة تقريباً .

الإمضاء : عبد الحميد بدوى

محضر الجلسة الثالثة

بين الوفد وبين اللورد كيرزن ومساعديه
في يوم الخميس ١٤ يولييه سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

افتتحت الجلسة الساعة ٤ والدقيقة ١٥ بعد الظهر .

اللورد كيرزن — نسبت بالأمس أن أرجوكم ألا تبلقوا الصحف شيئا عن مفاوضاتنا ، وكل ما أرى ذكره هو خبر الاجتماع الذي حصل وتاريخ الاجتماع المقبل . ونحن محترمون فأرجوكم الاحتراس . بالأمس بحثنا المسألة العسكرية وبعد نهاية الجلسة أرسلت لكم ورقة غير رسمية تتضمن بيان النقط الكبرى في تلك المسألة وإني مستعد أن أعيد المناقشة في هذا الآن أو بعد الآن كما ترون .
مدلى باشا — أفضل تأجيل المناقشة إلى ما بعد حتى نتذكر فيها فيما بيننا (وذكر وصول الورقة وأنه اعتبرها مجرد تذكيرة ولذلك لم يجب عليها) .

اللورد كيرزن — إذن تكون المناقشة في أي وقت تريدون وإنما أنبهكم إلى أهمية المسألة .

في تقرير ابتدائي رفعه اللورد ملتر بعد رجوعه من مصر ، ولم ينشر ، رأى أن تكون العلاقات الخارجية تحت إشراف المندوب السامي ولكنه بعد أن حادثكم وحادث زغلول باشا عدل رأيه وقدر أن هناك نزعة قوية لطلب التثيل السياسي إلى آخر ما ورد في صفحة ٢٧ من تقريره . وقد ذكر في تقريره ما يقال دفاعا عنها وما يريد عليها من الامتيازات . وفي ختام هذا الموضوع من التقرير نقطة أريد أن ألفت نظركم إليها بصفة خاصة وهي : " هذه هي الأدلة والبراهين التي حملتنا على إعادة النظر في مركزنا بإزاء مسألة الصيغة السياسية مع حملتنا تمام العلم كما قلنا للوفد صريحا إن تساهلنا في هذا الأمر قد يلقى الرعب المقلق في دوائر الرأي العام البريطاني ويخشى أنه يمنع الشعب البريطاني من قبول الاتفاق برمته . وإذا بنينا حكمتنا على ما نشأ عنه من الانتقاد والأقوال الدالة على عدم الرضى عنه في دوائر كثيرة اتضح أننا أصبنا ولم نخطئ في توقعنا له المعارضة الشديدة " . فترون أن اللورد ملتر الوزارات ورأيت أنهم جميعا يشاطرون اللورد ملتر مخاوفه . على أن هناك نقطة وجدت الوزارة متفقة معكم فيها وهي أن الظروف التي اقترنت بالحماية من زوال وزارة الخارجية وإشراف المندوب السامي على أعمالها لا محل لبقائها ويجب أن تعود الأحوال إلى ما كانت عليه من وزارة ووزيروا أن يكون للدول ذات المصالح في مصر أن ترسل ممثلين يتعاملون مع وزير الخارجية المصري — ومن المستحسن أن توضع في المعاهدة عبارة تدل على أنه فيما يتعلق بإدارة الأعمال الخارجية في القاهرة يجب أن يكون وزير الخارجية متصلا بالمندوب السامي وأن يكون عالما بكل ما يجري من تلك الأعمال إذ أن إلغاء الامتيازات يحدث لهذا المندوب مركزا خاصا ويعمله قائما على المصالح الأجنبية — هذا ثنى لا صعوبة فيه ، وإنما الصعوبة في تمثيل مصر في البلاد الأجنبية — وقد رأيت في الوزارة نزعة قوية ضد هذا التثيل ويرى الوزراء أنه وإن كان الغالب أن الممثل المصري يكون مخلصا في عمله — فقد يعرض أن الممثلين المصريين في عواصم أجنبية يكونون منشأا للشاكل والدسائس والأخطار — العالم يتغير بسرعة ولا يمسد في زمن قريب أن يتولى أمر الحكومة المصرية رجال غيركم لا يكون

إحسانهم منطويا على الود لنا ، فإذا وفرت لكم مثل هذه المزية — مزية التمثيل — وقعت بيننا حتما صعوبات ومشاكل بل جاز أن نبرهن عهود تنقض ما نحن صانعون الآن . على أنه لا يراد بكم أن تفقدوا وسائل النظر في مصالحكم في الخارج وليس ما يمنع من أن تتولوها بقناصل ولكن فيما يتعلق بالمسائل السياسية يجب أن تعتمدوا على حاضرين استعداد حكومة إنجلترا وحسن خدماتها .

هذه هي الآراء الراجحة في هيئة الوزارة الإنجليزية وأريد أن أسمع رأيكم بكل احترام ، وإذا كنت أتكلم باسم الحكومة الإنجليزية فقد رأيت أن أدلكم على التزعة الغالبة فيها — وقد ذكر لي اللورد ملتر أنه سلم هذه المسألة لأنه ألقى المصريين يعلقون عليها أهمية كبرى ولكنه لا يزال كثير المحاف .

عدلى باشا — هذه مسألة يراها المصريون أساسية في مطالبهم لاحبا في الصنيع والألفاظ ولكن لأنها الوسيلة لتقرير شخصيتهم المستقلة ، وقد ذكرت للورد ملتر أن جعل العلاقات الخارجية تحت إشراف إنجلترا ليس إلا مظهرا للحماية ، كذلك ذكرت له أننا نريد أن تكون على اتصال بالمدينة الغربية ليتمكننا أن نعمل على ترقية الشؤون المصرية ويتسنى لنا الاشتراك في الحركة العالمية ، وفي التجارة وغيرها من المرافق مسائل لا يحسن علاجها إلا إذا كان هناك مصري يمثلنا ويطلعنا على كل شيء — أما الخطر الذي تشيرون إليه فقد قلنا فيه إنه إذا حصلت مصر على مطالبها فلا يمكن أن تنقلب للعداء والدسيسة إذ لا مصلحة لها في ذلك ، على أن الذين يخلقون الدسائس ليسوا هم المعتمدين السياسيين لأن عليهم مسئولية أعمالهم ، فلا يسمح أن يعقدوا مهادنة أو يتخذوا تدبيرا ضد مصلحة إنجلترا ، وإنما يقوم يمثل هذه الأعمال أشخاص ليست لهم صفة رسمية . وأذكر على سبيل المثال (بارون أوبنهايم) فقد اشغل زمنا بالدسائس في مصر ولم يكن له شأن رسمي في القنصلية الألمانية ، فإنكار التمثيل السياسي على مصر لا يمنع من دس الدسائس وخلق المشاكل في الخارج ما دام لا يحتاج فيها إلى ممثل سياسي بالذات ، ووفق ذلك فإن من يريد دس الدسائس لا يعدم وسيلة لذلك فقد يتدخّل إلى ذلك بممثل الدول الأجنبية في القاهرة إن عزت عليه الطرق الأخرى . فنرون أنه لا يمكن أن نتخذ تدابير مطلقة لكل فرض أو احتمال وما لم تسد الثقة بيننا فلا سبيل إلى وضع اتفاق مقبول لأنه إذا ضمن الاتفاق قيودا كثيرة أصبح حتما غير مقبول ، ولا أرى أن مركزنا يكون قد تغير عن ذي قبل إذا لم تنتج مصر بالتمثيل السياسي .

رشدى باشا — أنضم إلى ما قاله عدلى باشا ، وأزيد أنه لا خطر من الدسائس لأننا إذا حصلنا على الاستقلال كان أحب شيء إلينا وأوجب عليه علينا حليف قوى ولا يسعنا أن نجدد في غير إنجلترا ، ولا أرى كيف يتفق الرأي القائل بإشراف إنجلترا على العلاقات الخارجية مع فكرة إلغاء الحماية لأن هذا الإشراف من خصائص الحماية ولا يتفق مع الرغبة والاستعداد اللذين أظهرتهما — وأكرر ما قاله عدلى باشا من أن الأمة لا يمكن أن تقبل إشرافا ونحن نريد أن نؤسس صداقة متينة ولا بد من ذلك إلا بقبول مبدأ التمثيل السياسي — لا ننكر أنه يسهل أن نلزمونا بما تريدون لأنكم أقوى منا . ولكن لن يكون بيننا في هذه الحالة صداقة ، ولو كنت مكانكم لما ترددت في أن الأفضل أن تكونوا صداقتنا لا أن تتركوا خصماء .

اللورد كيرزن — القول بأن لاصداقة إلا بالتمثيل السياسي وبغيره لا يكون بيننا إلا العداوة مبالغة في الدفاع — كل الذي أقترحه هو أني أسترجع كل ما ترتب على الحماية فنصبح هناك وزارة خارجية ووزير خارجية وإنما يشترط أن يتصل هذا الوزير بالمندوب وكل ما عرضته في غير ذلك هو أن تتركوا

أمر مصالحكم الخارجية في المعامسة الأجنبية للمثاليين البريطانيين ، وليس في هذا تحقير لمصر بين
أو امتنان أو عناد — وإن أرحب بآ كيدناكم عن الصداقة فيما بيننا ولكني أذكر زمنا كانت
القاهرة فيه بهذا للدسائس وسببا لإشكالات وصعوبات بين إنجلترا من جانب وفرنسا وإيطاليا من
جانب آخر — لا أقول إن هذا سيتجدد ولكني أخشى أن يشأ خلاف بيننا وبين أصدقائنا —
نحن الآن تربطنا وفرنسا علاقات حسنة ولم يكن الأمر دائما كذلك وقد سويتنا مشاكنا مع المثاليين
ولم يكن الأمر أبدا على ذلك الحال . وكذلك إيطاليا ، فإذا تولى أمر مصر حكومة لا تشاطركم
عواطفكم أو تشترك معكم في وجهة النظر فليس ما يمنع من أن تنتهز أول فرصة خلاف يقوم بيننا
وبين أصدقائنا فتجري وراء ظهورنا أشياء لا نرضاها . وأريد أن أسألكم هذا السؤال — فيما خلا
اعتبار العواطف — والمسألة أكثر ما فيها عواطف — أي مصالحكم يؤدي أو يلحق به ضرر ماديا
أو سياسيا ؟

عدلى باشا — نعم إن مصالحنا السياسية ليست ذات صبغة طالية ولستنا ندعى أن مصر ستكون
عاملا مؤثرا في الموازنات الدولية وحركات السياسة العالمية ولكن التثليل ضرورى لنا وهو من خصائص
الاستقلال وليس من يتكر هذا الحق حتى على أصغر الحكومات ، وحقا لا يمكن أن يفهم الاستقلال
بدونه ، على أنى لا أرى كيف يحول بخاطركم أن يكون لنا مصلحة في أن نستبدل بحالفة بأخرى أو أن
يكون لمثليين ، مع وجود بحالفة بيننا ، اتجاه سياسى عام مخالف لكم . ويظهر أن لم أقتنعكم بأن لا شغل
من التثليل ، ولكنى شخصيا مقتنع بأن لا خطر منه على الإطلاق وبأنه ليس لمصر أدنى مصلحة في مناوأة
الحكومة الإنجليزية ، ثم إنكم أقوياء ونحن ضعفاء وفى مثل هذه الأحوال تتقلب الدسائس دائما وبالا
على الضعيف ، والدسائس كما تقدم لى ذكره يقوم بها أى إنسان ولا حاجة فيها إلى مثل سياسى بالذات .
اللورد كيرزن — أسلم بأن كل الوسائل ممكنة ولكن ما للمثليين السياسيين من المراكز والمكانة
والسلطة من شأنه أن يزيد في خطر الدسائس إذا جاءت منهم ، وهب أنه بعد زمن ، يتفارت في
الطول والقصر ، قام حزب وحكومة لا يريدان حماية المواصلات الإمبراطورية أو نقطة عسكرية
بريطانية — إنك تؤكد الآن أن ذلك لن يكون ، ولكن أبك أن تضمن المستقبل ؟
عدلى باشا — هذا كل ما يسعنى قوله ويجب من جانبكم أن تولونا الثقة فيما نقول وألا ترتعجكم
أوهام الأخطار .

اللورد كيرزن — ولكن لم تنشددون في هذا التثليل ؟

عدلى باشا — أتشدد فيه لأسباب لا علاقة لها بالخطر الذى تقفون منه وقد ذكرتها .

وشدى باشا — ذكرتم الدسائس وقد وقع حقيقة شئ من ذلك ولكن السبب فيه أن إنجلترا
كانت تريد أن تسيطر سلطانها على مصر وكان المصريون يعملون بكل الوسائل ليعولوا دون ذلك ،
ولكن الاتفاق بيننا وبينكم ، إذا قدر لنا أن نصل إلى تحقيقه ، يزيلنا ما نريد ولا يكون لنا إذن
مصلحة في تقضيه . ولو كما في عزلة لا تتسنا مثل هذا الاتفاق ، وإذا مع أن المصلحة مقياس العمل
أقيم أنه سوف لا نحجوا بأيدينا ما اكتسبناه من المزاي — قلتم إن المثل قد شاهده ضدكم ولكن
كيف يتعاهد وما هي قيمة المعاهدة التي تبرمها إذا جاءت على تقبض الخالفة وهى لا يمكن أن تبقى
سرية ويجب أن تسجل في مكتب عصبة الأمم ؟

مدلى باشا - إذا جعلتم دأبكم طلب ضمانات مطلقة فإننا لا نخرج من هذا الحديث إلا بمجموعة قيود تجعل الاتفاق غير ميسور .

صدق باشا - قبل الحماية كانت الدسائس تجري لأن الحالة السياسية لم تكن محدودة فقد كانت هناك السيادة التركية وكان الاحتلال والامتيازات ولكن تحديد العلاقات مع مصر والدول يقضى على أسباب هذه الدسائس .

رشدى باشا - الاتفاق المرضى يقطع أسباب كل الدسائس ويكون لنا بعد ذلك كل المصلحة في بقاءه .

اللورد كيرزن - يسرنى أنكم حسنو التفاوض بالمستقبل ، واست كذلك ، وليس بمستبعد أن تعمل الحكومة الألمانية أو التركية على إحراج مصر كما إنجلترا إذا كان لدهما معتمدون مصريون - قد تكون أوهامنا مبالغاً فيها ، ولكنى أردت أن أقول لكم آراء حكومتى وسأقول إليها آراءكم وقوة بقتنكم في الدفاع عنها .

مدلى باشا - مهما تكن الحالة الجديدة فهل تعتقدون أن البلد تخاطر بالمركز الجديد ؟ أتم الأمل ويمكنكم إذا خرجنا عن الجادة أن تردونا إلى الطريق المستقيم .

اللورد كيرزن - لا أريد أن أزج بدولتى في مثل هذه المناعب والإشكالات .

صدق باشا - أترانا دسنا في أثناء زمن الحماية ؟ إننا في ذلك الوقت ، أى في وقت قيام الحرب حيث كانت سوق الدسائس رائجة ، التزمنا خطة الأمانة نتحكم .

رشدى باشا - نعم إن مصر لم تدس لكم الدسائس أملاً في الوصول إلى اتفاق مرض .

صدق باشا - ثم إننا اتهمنا إليكم بمد الهدنة .

رشدى باشا - أنظفون أننا فضل ألمانيا عليكم ؟ إنى اعتقد أننا إذا اتصلنا بألمانيا لم يكن لها هم إلا استغلالنا ، ولقد كنت مستعداً لحمل السلاح ضد تركيا وألمانيا لأنى أرى مصلحتنا في بقاء صداقتنا قائمة مع إنجلترا .

اللورد كيرزن - هذا حسن ، ولا شك عندى في صدق تصريحاتكم ، ولكنى عشت كثيراً ورأيت تغييرات هزبية . هل أنى سأبلغ الحكومة آراءكم ويسرنى أننا من الجانبين كما معتدلين في إبداء آرائنا . (منتقلاً إلى موضوع مندوب إنجلترا في مصر) : تقترح أن يثبت في المعاهدة أن المندوب يكون متصلاً بوزارة خارجيتكم إذ لا يجوز أن يكون ذلك المندوب جاهلاً بما يجري فيها وفى وسعنا أن نجد عبارة لا تنسك .

ورأينا أنه إذا ظل ممثلنا بلقب مندوب سامياً فإن هذا يكون لفائدته وفى مصلحتكم وسيكون مثلكم عندنا نفس اللقب . نعم نحن لا نريد أن يكون الممثل المصرى وزيراً معتمداً ولكن يحبل لى أن اقتضى يرضيكم ويعلقكم .

رشدى باشا - هذا جميل ، ولكنى لا أظنه بالغاً شيئاً من رضى المصريين إذ أن رأى السائد في الأمة هو أن المندوب السامى رمز الحماية ، ويجب أن يلحظ في الاتفاق إمكان قبول الأمة به وهى لا تقبل الحماية ولا ترضى ببقاء آثارها . وهل في الأمر ما يساوى أن تتبروا بالخلاف والمعارضة من أجل لقب ؟

اللورد كيرزن — اعتقد انك محظوظ فيما تقول إذ لا يزال مسلما به أن يكون الإنجليز مركز خاص ولا أعتقد أنه يمكنني النجاح إذا عرضت تمثيل اللقب بل أختشى أنهم يضرّبون بالمعاهدة مرضي الحائط . ويدهشني أنك لا تشاطرونني الرأي .

عدلى باشا — لم أتئين كيف يكون مركز مثل مصر في إنجلترا .

اللورد كيرزن — هذا أمر يمكن تسويته وحله ، فلا نضع ممثل مصر في درجة ممثل أرجواى (Uruguay) مثلا .

عدلى باشا — لم تنشأ وظيفة المندوب السامى إلا مع الحماية فهي مرتبطة بها وهى الشارة الدالة على بقائها وهذا هو الشئ العام .

اللورد كيرزن — هذا اللقب لا علاقة له بالحماية ، فقد كان لنا في أوروبا عدة مندوبين سامين في بلاد مختلفة ، فهل كنا فرضنا حمايتنا على كل هذه البلاد ؟

عدلى باشا — ألا يمكن التمييز بينه وبين غيره بلقب آخر ؟

اللورد كيرزن — عندنا في الهند ألقاب كثيرة ولكنى لا أقترح عليك مثل هذه الألقاب كما لا أقترح عليك لقب "Résident" فإنه لا يسحبكم طمعا .

رشدى باشا — المهم أن اختصاصاته مميزة له .

اللورد كيرزن — إذا وجدتم لها شيئا كنت شاكرًا لكم .

عدلى باشا — امضوا لنا بصفير وإذا كان اصطلاحكم هو أن تملككم البلاد التى من درجة مصر وزير معتمد (Ministre) فإن في هذا الدلالة الكافية على أهمية مركز بملككم .

اللورد كيرزن — أظن أن هذا غير مستطاع .

(ثم أوقفت الجلسة وأعيدت بعد ربع ساعة) .

اللورد كيرزن — أحسب أن أقول كلمة عن المركز الذى يشغله الموفدون الإنجليز في الوزارات المهمة — رأى اللورد مانرو مشروعه أن مصر تعين مستشارا ماليا بموافقة الحكومة الإنجليزية ، وقد ذكر اختصاصاته في المشروع ونتمها بعبارة تجعل عمله مهما غير واضح ، فإن الحكومة حرة في أن تستشير أو ألا تستشير ، وأذكر بالأمس عند قراءة التحفظات أن عدلى باشا طلب حذافير عبارة الاستشارة مشيرا الى أنه مادام الحكومة المصرية الخيار في استشارته فالصحيح عليها لا لزوم له ، وقد كان رأى الرايخ في الوزارة عند المناقشة في هذه المسألة أننا لا نريد التداخل في الإدارة الداخلية وأن أبعد شاطر عما أن نحاول دس أصابعنا في كل شئ وستكون المسئولية عن الحكم حسنا كان أردنا على المصريين وحدهم ولا ينبغي بعد ذلك أن نخرج مصر من الحرية رافعة الرأس أو مبهضة الجناح . ولكن الذى ينبغي والذى نحسه بشدة هو أمر علاقتنا بالدول فإن اختصاصات مندوبك الذين ستقول إلينا وتكون بيد المستشار .

ثم إن للأجانب في بلادكم مصالح تجارية كبرى ولا بد أن يكون الاتفاق بحيث يؤمن الأجانب على هذه المصالح — على أنه لا معنى لأن يكون هناك مستشار مالى إذا لم يكن يعلم بما يجرى أى إذا كان عجلة خامسة . وستقع مساوئ ومظالم لستم مسئولين عنها وإنما هى رد فعل الحرية بعد الإشراف ، فمصلحتكم ومصلحة الدول الأخرى أن تحرصوا على استمرار الثقة بكم وذلك لا يكون إلا باستخدام رجل كفء ، وهذا هو الذى يهمكم من وجود المستشار المالى .

وقد حررت قبل أن أجمع إليكم عبارة على عجل ضمنيتها نوع الاختصاصات التى تكون لمثل هذا الموظف الذى لقبه اللورد ماز بالمستشار المالى — وقد كنا نتكلم في مسألة الألقاب وأقترح ألا يسمى مستشارا ماليا فقد ترون في ذلك مهانة مستفادة من معنى حاجتكم إلى الاستشارة ، بل أن يسمى (Commissaire Financier-Financial Commissioner) مندوبا ماليا .

عدلى باشا — أذكر أن المصريين راعتهم هذه التسمية فكل تغيير في اللقب يكون له قبول حسن .

رشدى باشا — لذلك سبب نفسى معروف وهو أن المستشار اغتصب سلطة الوزير .

اللورد كيرزن — (قرأ الاختصاصات وقد أثبتت في ورقة أرسات بعد الجلسة وأوردت في مجموعة المذكرات ص) .

لأنى لا أستحسن عبارة اللورد ملر ، وكذلك لا تستحسنونها أتم أيضا — ولما كنت في الهند أنشأت لجنة لإدارة السكة الحديد ولم أرد أن أحدد اختصاصها فجعلت لرئيسها حق الدخول على وكما استشكل في مسألة جاءنى مستفتيا وهكذا جرت الأمور على أحسن حال .

وهناك مسألة أخرى أولاها اللورد ألدني أهمية خاصة وهى أنه لا يحق لمصر أن تعقد قرضا أو أن تتحول إيراد مصلحة من المصالح العامة إلا بموافقة المندوب المالى — وقد سألنى بعضهم وأنا أناقشه في هذا وما شأن الرى ؟ إنكم لا تجهلون أهميته لمصر كما لا تجهلون أن أعمال الرى الكبرى قام بها الإنجليز بخبرتهم المكتسبة في الهند وهى من مفادحهم ويجب لبقائها أن تستمر تحت إشراف حقيقى فعال — ولذلك أسألكم أياكون للمندوب المالى رقابة عليه؟ وكيف يجرى من غير رقابة وإشراف ؟

عدلى باشا — نحن نتولى أمورنا بأنفسنا .

اللورد كيرزن — هذا جميل ولكن أياكون كافيا ؟

عدلى باشا — الواقع أننا سنلجأ إلى أهل الفن والخبرة في هذا الباب .

اللورد كيرزن — من يضمن عدم وقوع الخطأ ؟ إن الرجال السياسيين لا يفقهون هذه المسألة كثيرا وأنا لا أطلب منكم الآن جوابا وإنما أنبهكم إلى أن هذا أمر يهم مصالح الأجانب . وللأجانب مصالح غير الدين ولا يتوقع أن تستقيم أعمال مصلحة الرى إلا إذا كانت في أيدي أكفاء .

رشدى باشا — مصلحة المصريين أنفسهم أن يكون الرى قبل كل شئ على أحسن حال ، ثم إن أملاك الأجانب قليلة بالنسبة لأملاك المصريين .

اللورد كيرزن - ليس هذا كافياً . ولقد رأيت في أمتد أغلاطا فاضحة وأذكر أن إحدى الإمارات الهندية طلبت منى أن أعين لها مندوبا ماليا وآخر للرى .

مدلى باشا - ذكر تاريخ أعمال الرى ويتن أن الأعمال المهمة من عهد محمد على تمت بواسطة الاستعانة بالأجانب وليس فى المصالح المصرية المهمة ما يعنى له المصريون مثل هذا ، فهم خير رقيب على طريقة إدارته .

صدق باشا - المسألة مسألة حياة وموت بالنسبة لمصر فلا يخشى من أن تمرط فيها .

اللورد كيرزن - لى كذلك كلمة عن الموظف القضائى ، وأرى أن عبارة اللورد مثير بصدده بغيرها الإبهام الذى أخذته على عبارة المستشار المسالى ، وقد كان من بين التحفظات التى قرأتوها على حذف هذه العبارة اكتفاء بوجود نائب عمومى ، ولذلك حررت عبارة على طراز ما حررته فى موضوع المندوب المسالى (وقرأها وقد أردت فى مجموعة المذكرات من) وأرجو عند إعادة المناقشة فى هذا الموضوع أن تذكروا لى اختصاصات النائب العمومى وكيف ترون أنه يحل محل الموظف القضائى .

ورفعت الجلسة حيث كانت الساعة السادسة ما

الإضضاء : عبد الحميد بدوى

محضر الجلسة الرابعة والعشرين

بين دولة عدلى باشا واللورد كيرزن

في يوم السبت ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

فقد عدلى باشا إلى وزارة الخارجية حيث قابل اللورد كيرزن طبقا للاتفاق السابق ، وبعد التحية :

اللورد كيرزن - إنى أبلغت الوزارة ردّ الوفد وقد أسفوا جميعا لهذه النتيجة وكنت أشدّهم أسفاً ، إذ كنت صادق الرغبة في الوصول إلى اتفاق ، ولقد أدرك مركز الوفد وجهة نظره وما يحول بينه وبين قبول المشروع ولكن الوزارة بعد البحث ترى أنه لا يسعها أن تتنازل عن القيود التي وضعت في المشروع . وكنت ، أعتقد دائماً أنه إذا تعذر وضع اتفاق نهائى جاز أن تنتهى إلى ترتيب حالة مؤقتة على قواعد المشروع حتى إذا أخرجت إلى حيز الواقع وطبقت بضع سنين واستطاعت مصر في أثناءها أن تثبت كفاءتها وقدرتها على إدارة شؤونها وتنظيم جيشها واستتب الأمن واستقام النظام أمكن البحث في وضع اتفاق نهائى ورفع القيود التي قد يعتبر الآن أنها لا بد منها ولا غنى عنها ، وسيعين على هذا أن يكون الإنجليز والأجانب معا مطمئنين إلى الحالة الجديدة وإنما يتحقق الاطمئنان إذا لم تعرض مناسبة لتدخل الجيش ، وإذا قام المصريون قياما حسنا بما يقتضيه ذلك النظام الجديد . وتذكر أنى لمحت إلى هذه الفكرة إذ وضعت في مذكرتى الثانية عن المسألة العسكرية إشارة إلى جواز إعادة النظر في هذه المسألة بعد زمن معين .

عدلى باشا - ليس في وسعى أن أقبل هذه الفكرة ولو استطعت لما أقرتني البلاد على ذلك لأن التوقيت الذى تشيرون إليه لا ضابط له ، إذ يمكنكم أن تقولوا إن التجربة لم تصبح فتستمر الحالة على ما كانت عليه ولا يخفى عليكم أن المصريين لن يصادقوا على الاحتلال أو على إشراف دولة أجنبية على شؤونهم ولو كان ذلك مؤقتا وإلى أجل وقد يمكنكم أن تنفذوا ما لا يقرونه من النظامات ولكن لا توقعوا منهم قبولاً بها . وعلى أى حال فلست أرى ما يمنعكم من تنفيذ الأحكام التي تتضمن مشروعكم الاعتراف بها للمصريين وذلك إلى أن يتم الاتفاق على ما اختلفنا فيه من المسائل .

اللورد كيرزن - ولكن كيف يمكننا أن ننفذ مشروعاً كهذا يتضمن تمثيلاً خارجياً ونظاماً نيابياً كاملاً من غير معاونة رجال ذوى نفوذ مثلك .

عدلى باشا - إن لى بروجراما معروفا ولم أقبل الوزارة إلا للسعى في تحقيقه فلا يسعنى أن أعود إلى مصر وأعلن لئلا أنى لم أنجح ولكنى باقى لتنفيذ جزء من المشروع الذى لم أقبل به .

اللورد كيرزن - ألا تجد أن مركزنا نحن الطرفين فيه شيء كثير من الغرابة فإن لكم طلبات ونحن مستعدون لإجابتها إلى قدر معلوم . وإذا لم تنفق فسندق في الوقت الحاضر في الحالة عينها التي يراها كلانا غير مرضية ويريد كلانا الخلاص منها فهل لى أن أرجوك التفكير في هذا المركز الغريب فإن عنت لك آراء بشأنه تكزمت بإبدائها للورد ألبنى .

عدلى باشا — طبعاً لا يسمي ألا أفكر في هذه الحالة وإلى لأنا لم جد الألم أن أرى بلدى قد شلت حركتها وعطل فيها كل شىء بسبب التعليق والانتظار الذى هى فيه وبسبب أدوار الاضطراب التى مرت عليها فى حين تشتغل كل الأمم بترقية شؤونها وتגיע مواردها . والمسألة حيوية بالنسبة لنا ولا تحتل النسيان أو التغريب .

اللورد كيرزن — أفهم أنه تعينك مصلحة بلدك لدرجة عالية . كذلك ترانى ألحظ مصلحة بلدى وعندى أن هذه المصلحة هى ألا تكون فى نزاع معكم ولقد كنت أود أن أقدم أكثر مما فعل المشروع لملاقاةكم ولكن الوزارة لم تستعفى فى ذلك — ولعلك تقدر معى أنه يجب على أى حال أن نصل إلى حل ، ولكن ينبغي لنا فى ذلك معاونة مثلك من المصريين .

(ثم انتقل الحديث إلى النشر) : إن نشر المشروع ورد الوفد عليه اللذين سبق إرساها إلى اللورد ألنبي سيتم بمجرد أن تصله المذكرة التفسيرية التى تعدها الوزارة لبيان الأسباب التى حالت دون الموافقة على طلباتكم . وستنشر معهما هذه المذكرة أيضاً .

عدلى باشا — ولكن ليس يمثل هذا تبلفون رضى المصريين وتسكتون قلقهم .

ثم تبادلوا التحية وانصرف عدلى باشا بعد أن آذنه بيسفر الوفد فى اليوم التالى .

مذكرة بنصوص مشروع اتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر

أولا — انتهاء الحماية

١ — في مقابل إبرام هذه المعاهدة والتصديق عليها توافق حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى على رفع الحماية التي أعلنت على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وعلى الاعتراف بمصر منذ الآن دولة ذات سيادة في ظل حكومة دستورية .

ويعتضى هذا يريم ويظل باقيا بين حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وشعبه من جانب وبين حكومة مصر والشعب المصرى من الجانب الآخر معاهدة وميثاق دائمان بالسلام والمودة والتعالف .

ثانيا — العلاقات الخارجية

٢ — الشؤون الخارجية لمصر تتولاها وزارة الخارجية المصرية ويقوم على هذه الوزارة وزيرها .

٣ — يمثل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى في مصر مندوب سام يكون له في كل وقت وبسبب تبعاته الخاصة مركز استثنائى ويكون له التقدم على ممثلى الدول الأخرى .

٤ — يمثل الحكومة المصرية في لوندرة وفي أية عاصمة أخرى ترى الحكومة المصرية أن المصالح المصرية قد تستدعى فيها هذا التمثيل ، معتمدون سياسيون يكون لهم لقب الوزير وممرتبته .

٥ — نظرا لما التزمت به بريطانيا العظمى من التعهدات في مصر وعلى الخصوص ما كان منها متعلقا بالدول الأجنبية يجب أن تكون بين وزارة الخارجية المصرية والمندوب السامى البريطانى أوثق الصلات ويقدم هذا المندوب للحكومة المصرية كل مساعدة ممكنة في المعاملات والمفاوضات السياسية .

٦ — لا يجوز أن تباشر الحكومة المصرية أى اتفاق سياسى مع دولة أجنبية دون أن تستطلع رأى حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى ويكون ذلك الاستطلاع بطريق المندوب السامى البريطانى .

٧ — للحكومة المصرية حق تعيين قناصل يمثلونها في الخارج حسبما تقتضيه مصالحها .

٨ — في الجهات التي لا يكون لمصر فيها ممثلون سياسيون أو قناصل مصريون يضع ممثلو جلالة ملك بريطانيا العظمى أنفسهم تحت تصرف الحكومة المصرية فيما يتعلق بالإدارة العامة للشؤون السياسية والحماية الفعصلية للمصالح المصرية ويقدم لها هؤلاء المندوبون كل ما في مقدورهم من المساعدة .

٩ — تستمر حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى في تولى المفاوضة مع الدول ذوات الامتيازات لإلغاء الامتيازات الحالية وتقبل أن تضطلع ببقية حماية المصالح المشروعة للأجانب في مصر وتتداول حكومة جلالة الملك مع الحكومة المصرية قبل البت في هذه المفاوضات رسميا .

ثالثا - الأحكام الخاصة بالمسائل العسكرية

١٠ - تتمتع بريطانيا العظمى بمساعدة مصر في الدفاع عن مصالحها الحيوية وعن سلامة أراضيها .

لقيام بهذا التمتع وتوفير حماية المواصلات الإمبراطورية البريطانية تكون للقوات البريطانية حرية المرور في مصر ويكون لها أن تستقر في أى مكان في مصر ولأى زمان محدداً من أوة لأخرى . ويكون لها أيضا في كل وقت ما لها الآن من التسهيلات لإحراز النكبات وميادين القرين والمطارات والترسانات الحربية والمين الحربية واستعمال جميع ذلك .

رابعاً - استخدام الموظفين أو الضباط الأجانب

١١ - بالنظر للتعنت الخاصة التى تضطلع بها بريطانيا العظمى وبالنظر للحالة القائمة في الجيش المصرى والمصالح العمومية تتمتع الحكومة المصرية باللاتمين ضباطا أو موظفين أجانب في أية مصلحة من هذه المصالح بدون موافقة المندوب السامى البريطانى .

خامسا - الإدارة المالية

١٢ - تعين الحكومة المصرية بمقد مقاضاة حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى مندوبا ماليا توكل إليه في حينها الحقوق التى يتولاها أعضاء صندوق الدين ويكون هذا المندوب مسئولا بوجه أخص عن دفع المطالبات الآتية في مواعيدها :

(١) المبالغ المخصصة لميزانية المحاكم المختلطة ؛

(٢) جميع المعاشات والمساندات الأخرى المستحقة لمن كان في المعاش من الموظفين الأجانب أو لورثتهم ؛

(٣) مزايا المندوبين المالى والقضائى والموظفين التابعين لها .

١٣ - لأجل أن يقوم المندوب المالى بأعماله كما ينبغي له يجب أن يطلع اطلاعا تاما على جميع الأمور الداخلة في اختصاص وزارة المالية ويكون له في كل وقت حق الدخول على رؤساء مجلس الوزراء ووزير المالية .

١٤ - لا يجوز للحكومة المصرية عقد قرض خارجى أو تخصيص إيرادات مصلحة عمومية لوفاء دين بدون موافقة المندوب المالى .

سادسا - الإدارة القضائية

١٥ - تعين الحكومة المصرية بالاتفاق مع حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى مندوبا قضائيا يناط به ، نظرا للتعهدات التى أخذت بريطانيا العظمى تقمها بها ، القيام بمراقبة تنفيذ القانون في جميع المسائل التى تمس الأجانب .

١٦ - لأجل أن يقوم المندوب القضائى بأعماله كما ينبغي له يجب أن يطلع اطلاعا تاما على جميع الأمور التى تمس الأجانب وتكون من اختصاص وزارة الحفانية والداخلية ويكون له في كل وقت حق الدخول على وزيرى الحفانية والداخلية .

١٧ — حيث إن رقي السودان في هدوء وسكينة ضروري لأمن مصر ولحفظ مؤتتها من المياه تتعهد مصر بأن تستمر في أن تقدم لحكومة السودان نفس المساعدات الحربية التي كانت تقوم بها في الماضي أو أن تقدم بدلا من ذلك لتلك الحكومة إعانة مالية تتحدد قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين . وتكون كل القوات المصرية في السودان تحت أمر الحاكم العام .
وعدا ذلك تتعهد بريطانيا العظمى بأن تضمن لأمر نصيبها العادل من مياه النيل وقد تقدر من أجل ذلك ألا تقوم أعمال رى جديدة على النيل أو روافده في جنوب وإدى حلقا بدون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء يمثل أحدهم مصر وآخر السودان وثالث أوغندا .

ثامناً — قروض الجزية

١٨ — المبالغ التي تمهد خديو يو مصر في أوقات مختلفة بدفعها للبيوت المسالية التي أصدرت القروض التركية المضمونة بالجزية المصرية ، والتي كانت مخصصة لدفع الفوائد عن قرضي سنة ١٨٩٤ وسنة ١٨٩١ ولاستهلاكهما ، تستمر الحكومة المصرية على تخصيصها لذلك إلى أن يتم استهلاك دينك القرضين .
وتستمر الحكومة المصرية أيضا في دفع ما كانت تدفعه من المبالغ لسداد فوائد قرض سنة ١٨٥٥ المضمون .

عند ما يتم استهلاك قروض سنة ١٨٩٤ وسنة ١٨٩١ وسنة ١٨٥٥ لا تعود الحكومة المصرية تسأل عن أى تعهد ناشئ عن الجزية التي كانت مصر تدفعها لتركيا في الماضي .

تاسعاً — اعتزال الموظفين والتعويض المستحق لهم

١٩ — للحكومة المصرية الحق في أن تستغني عن خدمة الموظفين البريطانيين في أى وقت شاءت بعد نفاذ هذه المعاهدة بشرط أن يمنح هؤلاء الموظفين تعويضا ماليا كما سيأتي بيانه فوق المعاش أو المكافأة التي يستحقونها بمقتضى أحكام استخدامهم .
ويكون للموظفين البريطانيين بنفس هذه الشروط الحق في الاستعفاء من الخدمة في أى وقت بعد نفاذ هذه المعاهدة .

تسرى جميع هذه الأحكام على من كان ومن لم يكن له حق في المعاش من الموظفين كما تسرى على موظفي البلديات ومجالس المديرية والهيئات المحلية الأخرى .

٢٠ — الموظفون الرفوفوت أو المستقيلون على حكم المادة السابقة تعطى لهم زيادة على التعويض إعانة لإياب لبلادهم تكون كافية لسد نفقات انتقال الموظف ونقل عائلته ومناعه المنزل إلى لندره .

٢١ — تدفع التعويضات والاعاشات بالجنهيات المصرية باعتبار سعر الجنيه الإنجليزي ١٧/٤ قرشا على أطراد .

٢٢ — يوضع جدول عن التعويضات :

(١) للموظفين الدائمين ؛

(٢) للموظفين المؤقتين .

بمعرفة رئيس جمعية خبراء حسابات التأمين (Society of Actuaries) .

عاشرا — حماية الأقليات

٢٣ — تتعهد مصر بأن الأحكام الواردة بعد تعتبر قوانين أساسية وألا يتعارض معها أو يؤثر فيها أو ينقض فعلها أى قانون أو لائحة أو عمل رسمى .

٢٤ — تتعهد مصر بأن تضمن لجميع سكان مصر الحماية التامة الكاملة لأرواحهم وحريةهم من غير تمييز بينهم بسبب مولد أو جنسية أو لغة أو جنس أو دين .

ويكون لجميع سكان مصر الحق فى أن يؤدوا بحرية تامة فى السروالعلن شعائر أى ملة أو دين أو عقيدة ما دامت هذه الشعائر لا تنافى النظام العام والآداب العامة .

٢٥ — جميع أهالى مصر متساوون أمام القانون ولكل منهم أن يتمتع بما يتمتع به الآخرون من الحقوق المدنية والسياسية بلا تمييز بينهم بسبب الجنس أو اللغة أو الدين .

اختلاف الأديان والعقائد والمذاهب لا يؤثر على أى شخص من أهالى مصر فيما يتعلق بالتمتع بالحقوق المدنية والسياسية كاللدخول فى الخدمات والوظائف العامة والحصول على القاب الشرف ومنزولة المهن أو الصناعات .

لا يسوغ وضع أى قيد على أى شخص من أهالى مصر فى جرية استعماله لأية لغة فى معاملاته الخصوصية أو التجارية أو فى الدين أو فى الصحف أو فى المطبوعات من أى نوع كانت أو فى الاجتماعات العامة .

٢٦ — أهالى مصر التابعون للأقليات الجنسية أو الدينية أو اللغوية لهم الحق فى القانون وفى الواقع فى نفس المعاملة والضمانات التى يتمتع بها غيرهم من الأهالى ولم على الخصوص كالغيرهم الحق فى أن ينشئوا أو يديروا أو يراقبوا على نفقتهم معاهد خيرية أو دينية أو اجتماعية ومدارس أو غيرها من دور التربية كما أن لهم الحق فى أن يستعملوا فيها لغتهم الخاصة وأن يؤدوا فيها شعائر دينهم من غير قيد .

ردّة الوفد الرسمى المصرى على مشروع الاتفاق

بين بريطانيا العظمى ومصر

اطلع الوفد الرسمى المصرى على المشروع الذى سلمه اللورد كيرزن إلى رئيس الوفد بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢١

وقد رأى أن هذا المشروع يعيد لنا — فيما يتعلق بأكثر المسائل التى تناولتها مناقشاتنا والمذكرات التى تبادلناها منذ أربعة شهور — ذكر النصوص والصيغ بعينها التى عرضت علينا عند بدء المفاوضات ولم تقبلها حينئذ .

فالمسألة العسكرية مثلا ، ليست مسألة فوقها فى الأهمية ، قد استبقى المشروع فيها الحل الذى تصهّد بناه أشد التصدى بل قد توسع فيه بحيث أصبح أشد وطأة . ولعمري ليس فى حماية المواصلات الإمبراطورية التى قبل فيها فى مفاوضات العام الماضى إنها العلة الوحيدة لوجود قوة عسكرية فى القطر المصرى ، ما يبرر هذا الحل .

على أنه وقد كان يكفى أن تدعى فى منطقة القناة نقطة تتحصر فيها طرق المواصلات الإمبراطورية ووسائلها كما تتحصر فيها القوة التى تتولى حمايتها ، نص المشروع على تخويل بريطانيا العظمى الحق فى إبقاء قوات عسكرية فى كل زمان وفى أى مكان من الأراضى المصرية ووضع أيضا تحت تصرفها كل ما لدى القطر من وسائل المواصلات وطرقها . وليس هذا إلا الاحتلال بعينه ، الاحتلال الذى يذهب بكل معنى للاستقلال ويقضى على السيادة الداخلية نفسها . وقد كفى الاحتلال العسكرى فى الماضى ، ولم يكن إلا مؤقتا ، لأن يحمل بريطانيا العظمى المراقبة المطلقة على الإدارة كلها دون أن يحتاج فى ذلك لأى نص فى معاهدة أو لإثبات أية سلطة له .

أما مسألة العلاقات الخارجية ، وهى المسألة الوحيدة التى عدلت فيها الصيغة الأولى لوزارة الخارجية البريطانية بأن سلم فيها مبدأ التمثيل ، فإن المشروع قد أحاط الحق الذى اعترف لنا به بقيود كثيرة كاد يصبح معها أمرا وهميا ، إذ كيف يتصور أن تكون لوزير الخارجية فى أعماله الحرية التى يقتضيه القيام بأعباء منصبه والاضطلاع ببنعائه إذا كان ملزما بنص صريح بأن يبقى على اتصال وثيق بالمندوب السامى . وبعبارة أخرى بأن يكون فى الواقع خاضعا لمراقبته مباشرة فى إدارة الأمور الخارجية . وعدا ذلك فإن الالتزام بالحصول على موافقة بريطانيا العظمى على جميع الاتفاقات السياسية ، حتى ما لا يتناقض منها مع روح التحالف ، فيه إخلال خطير بمبدأ السيادة الخارجية . ثم إن استبقاء لقب المندوب السامى ، وهو لقب لم تجر العادة بمنحه لأمثاليين السياسيين لدى البلاد المستقلة ، أوضح فى الدلالة على نوع النظام السياسى المقترح لمصر .

وقد كنا نعتقد من جهة أخرى أنه وقد أجلت مسألة الامتيازات لم تبق حاجة إلى النص عليها فى المعاهدة وأن المفاوضات بشأنها فى المستقبل تكون موكولة إلى مصر صاحبة الشأن الأول تعاونها حليفها فيها من الوجهة السياسية . غير أن المسألة تلحظ اليوم كما لو كانت تعنى بريطانيا العظمى على الخصوص فهى التى تتولى منذ الآن حماية المصالح الأجنبية . وهى التى تريد عند الاقتضاء أن تباشر وحدها المفاوضات بشأن إلغاء الامتيازات .

واسنا نريد أن نكرر هنا ما سبق إعادته من الاعترافات في مذكرتنا على أمر المندوبين (القوميسيرين) المسالى والقضائى وتداخلهما في إدارة الشؤون الداخلية كلها باسم حماية المصالح الأجنبية تدخلا قد يصل في بعض الأحوال فيما يخص المندوب (القوميسير) المسالى إلى شل سيطرة الحكومة والبرلمان .

على أنه يتعين علينا الإشارة إلى أن المناقشات التي تلت تأجيل مسألة الامتيازات جعلتنا نحس بأن الاتفاق في شأن حماية المصالح الأجنبية سيمكن أن يقوم على قواعد أكثر ملاءمة للسيادة المصرية .

أما مسألة السودان التي لم يكن قد تناولها البحث فلا بد لنا فيها من أن نوجه النظر إلى أن النصوص الخاصة بها لا يمكن التسليم بها من جانبنا . فإن هذه النصوص لا تكفل لمصر التمتع بما لها على تلك البلاد من حق السيادة الذي لا نزاع فيه وحق السيطرة على مياه النيل .

إن الملاحظات المتقدمة تغنينا عن مناقشة المشروع تفصيلا ففيها الكفاية للدلالة على روحه ومرامه . ثم إن لحاج المشروع في ذكر تعهدات بريطانيا العظمى "والتبعات الخصوصية" الواقعة على المندوب السامى واتخاذها غرضا جديدا لوجود القوة العسكرية — وهو صيانة المصالح الحيوية لمصر — قاطع في الدلالة على المعنى الحقيقي للمشروع ، معنى الوصاية الفعلية .

وقد كنا عند قبول المهمة التي عهد بها إلينا عظمة السلطان تؤمل الوصول إلى إبرام مخالفة تؤيد استقلال مصر حق التأيد وتكفل مع ذلك حفظ المصالح البريطانية وكنا نرى أن مصر إذا أصبحت حليفة بريطانيا العظمى أخذت نفسها بدقة الوفاء بالعهود وعدت ذلك من واجبات الذمة والشرف . ولكن التحالف بين أمتين لن يتحقق إلا حيث لا يقضى على أحدهما بالخضوع الدائم .

ولقد كانت روح المسألة التي سادت مناقشتنا تبيح لنا أن نطمئن إلى نتيجة المفاوضات . ولكن المشروع الذى بين أيدينا لا يحقق ما كنا نتوقع . وليس فيه ، كما هو ، ما يبق لنا الأمل في الوصول إلى اتفاق يحقق أمان مصر القومية .

لندره في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢١ .

تبليغ من المندوب السامي لجلالة الملك إلى حضرة صاحب العظمة السلطان

دار الحامية في ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١

يا صاحب العظمة

أنشرف بأن أرفع إلى مقام عظمتكم طبقا للتعليمات التي وصلتني من حكومة جلالة الملك اليبان الآتي عن آراء حكومة جلالاته فيما يتعلق بالمفاوضات التي جرت حديثا مع الوفد المرسل من قبل عظمتكم تحت رئاسة حضرة صاحب الدولة عدلي باشا . إن حكومة جلالاته قدمت إلى عدلي باشا مشروع ماهدة بين الإمبراطورية البريطانية ومصر كانت حكومة جلالاته قد اتخذت عدتها لأن توصى جلالة الملك ومجلس النواب بقبوله ولكنها علمت بمزيد الأسف أن ذلك المشروع لم يمر قبولا لديه . وما زاد في أسفها أنها تعتبر اقتراحاتها هذه سخيفة في ذاتها بعيدة المدى في نتائجها وأنها لا يمكنها أن تجعل مجالا للأمل في إعادة النظر في المبدأ الذي بنيت عليه تلك الاقتراحات . لذلك كان من المستحسن أن تحيط حكومة جلالاته علم عظمتكم تمام الإحاطة بالاعتبارات الرئيسية التي استرشدت بها وبالروح التي صدرت عنها تلك الاقتراحات .

سادت صلة الاشتراك بين بريطانيا العظمى ومصر مدى أربعين سنة ويجب أن تسودها أبدا حقيقة واقعة هي التوافق التام بين مصالح بريطانيا العظمى في مصر ومصالح مصر نفسها . إن استقلال الأمة المصرية ورعاها كلاهما عظيم الشأن للإمبراطورية البريطانية . فإن مصر واقعة على خط المواصلات الرئيسي بين بريطانيا العظمى وممتلكات جلالة الملك في الشرق ولا نزاع في أن جميع الأراضي المصرية ضرورية لهذه المواصلات منذ أصبح حفظ مصر مقرونا بتأمين منطقة قناة السويس لا يمكن فصله عنه . لذلك كانت سلامة مصر من تسلط أية دولة عظيمة أخرى عليها في المكان الأول من الأهمية للهند وأستراليا ونيوزيلاند وجميع مستعمرات وولايات جلالاته في الشرق وكانت ذات أثر في حسن حال نحو ثمانية وخمسين مليوناً من رعايا جلالاته وأمنهم . ثم إن رضاء مصر يعني هذه البلاد أيضا لا لأن بريطانيا العظمى ومصر كلاهما خير عميل للأتراك فقط بل لأن كل خطر جسيم على مصالح مصر التجارية أو المالية يدعو إلى تدخل الدول الأخرى فيها ويهدد استقلالها . تلك هي العوامل التي سادت صلة الاشتراك بين بريطانيا العظمى ومصر وهي الآن كأقوى ما كانت في الماضي .

وقد كان نجاح هذا الاشتراك بوجه عام في الجليل الذي سبق الحرب العظمى أمراً مستفيض الذكر ذائع الشهرة إذ أن الاضطراب والفوضى في المالية والإدارة كان ضاراً باطنانها في مصر عند ما أخذت بريطانيا العظمى تجد في الاهتمام بها وكان المصريون تحت رحمة أي قادم عاجزين عن مقاومة ضروب وسائل الاستغلال الأجنبي ، تلك الوسائل الفاسدة التي إذا نزلت بأمة ذهبت بكرامتها على نفسها وعفت على قوى حياتها . فإذا أصبحت الأمة المصرية اليوم قوية ذات همة وكرامة فإنما يرجع الفضل في ذلك بقدر كبير لمعونة بريطانيا العظمى ومشورتها . لقد آمن المصريون شر التداخل الأجنبي وأعينوا على إنشاء نظام إداري واف ودرّب العدد الكبير منهم على إزالة فنون الحكم وإطراد نمو مقدراتهم ونجحت مآلاتهم نجاحاً يفوق كل تقدير وأصبحت رفاهية الطبقات جميعها قائمة على أسس

ثابتة . عل أن هذا التقدم السريع لم يلابسه ظل الاستقلال فلم تلتبس بريطانيا العظمى لنفسها
ربما ماليا أو امتيازات تجارية واستقلت الأمة المصرية بكل ثمار مشورتها ومساعدتها .

إن شوب نار الحرب بين الدول الأوروبية العظمى سنة ١٩١٤ زاد بحكم الضرورة عرى
الائتلاف بين الإمبراطورية البريطانية ومصر توثيقا . ولما انحازت الدولة العثمانية إلى جانب
ألمانيا في الحرب لم يكن ذلك مهتدا بالخطر للواصلات البريطانية وحدها بل كان مهتدا لها
ولاستقلال مصر معا . ولم يكن إعلان الحماية على مصر إلا أخذًا بالحقيقة الآتية وهى أنه إنما يمكن
دفع الخطر عن الإمبراطورية البريطانية ومصر معا بالعمل المشترك تحت قيادة واحدة . وقد كان
اتساع نطاق الحرب بدخول تركيا فيها سببا في قتل وتشويه الآلاف من رعيا جلالة الملك في الهند
وأستراليا ونيوزيلاند ومن رجال بريطانيا العظمى أيضا ، وقبورهم في غاليلوى وفلسطين والعراق
شاهدة على البلاء العظيم الذى أبلته الشعوب البريطانية من وراء دخول تركيا . وقد اجتازت مصر
هذه المحنة دون أن يمحما ضرر وكان ذلك بفضل جهود أولئك الجنود الذين غشوا أرضها . فكانت
خسائر مصر طفيفة ولم يزد دينها ، وثورتها اليوم أعظم مما كانت قبل الحرب ، في حين أن الكساد
الاقتصادى قد اشتدت وطاته على أكثر البلدان الأخرى . فليس من الحكمة أن الشعب المصرى
يتناهى عن هذه الحقائق أو ينسى من هو مدين له بذلك كله . ولولا قوة بأس الإمبراطورية
البريطانية في الحرب وشدة مراسها لأصبحت مصر حتما ميدانا لتلاقى فيه القوات المتعارفة وتتطاحن
ولو طغت هذه القوات حقوق مصر بالأقدام وأودت برحلتها . وكذلك لولا فوز الحلفاء ما كان بمصر
اليوم أمة تطالب بما لها من الحق في حكم قومى قائم على معنى السيادة بدلا مما ضرب عليها من الحماية
الأجنبية . فالتفتت به مصر اليوم من حرية وما تتطلع إليه من حرية أوسع هى مدينة بها للسياسة
البريطانية والجيش البريطانى .

إن حكومة جلالة الملك مقتنعة بأن الاتفاق التام في المصالح بين بريطانيا العظمى ومصر ، ذلك
الاتفاق الذى جعل اشتراكهما مزدوج النفع في الماضى ، هو السبيل لتعيين نوع العلاقة التى يجب
على كليهما أن يحرص على بقائها . وعلى الإمبراطورية البريطانية أن تجعل على عاتقها التبعة القصوى
في الدفاع عن أراضى عظيمكم من أى تهديد خارجى كما حملتها قبل الآن . كذلك طمنا أن تقدم
المعونة التى قد تطلبها حكومة عظيمكم في أى وقت لحفظ سلطانكم في البلاد . ثم إن حكومة جلالة
الملك تطلب فوق ذلك أن يكون لها دون غيرها الحق في تقديم ما قد تحتاجه حكومة عظيمكم من
المشورة في إدارة البلاد وتدير مآلها وترقى نظامها القضائى ومواصلة علاقاتها مع الدول الأجنبية .
على أن حكومة جلالاته لا ترى بتقرير هذه المطالب إلى منع مصر من التمتع بحقوقها التامة في حكومة
ذاتية أهلية وإنما هى ترى إلى التسك بها قبل الدول الأجنبية الأخرى وأساس هذه المطالب أن
استقلال مصر واستتباب النظام وتوافر الرخاء فيها ركن لازم لسلامة الإمبراطورية البريطانية . وإن
حكومة جلالة الملك يؤسها أن وقد عظيمكم لم يأت في خلال المفاوضات كلها شيئا يذكر في مبدل
التسليم بما للإمبراطورية البريطانية من الأسباب الصحيحة للتمسك بهذه الحقوق والتبعات الخاصة .

وقد وضعت في المشروع الذى سيرفعه إلى عظيمكم صاحب الدولة عدلى باشا أحكام المعاهدة
التي تعتبرها حكومة جلالة الملك ضرورية لحفظ هذه الحقوق والاضطلاع بهذه التبعات . وأوجب
هذه الأحكام وألزمها هو ما كان متعلقا بالجنود البريطانية . ولقد نظرت حكومة جلالة الملك في الأدلة
التي قدمها الوفد المصرى في هذا الشأن بأكثر عناية وأتم إيمان فلم تستطع أن تقبلها إذ ليس في حالة
العالم الحاضرة أو في مجرى الأحوال في مصر منذ عقد الهدنة ما يسمح بأى تعديل في توزيع القوات

البريطانية في هذه الآونة . ومن الواجب أن نعيد القول بأن مصر جزء من مواصلات الإمبراطورية البريطانية . ولا يكاد يكون قد مضى عليها جيل منذ أنقذت من الفوضى . وأمانا البيئات هل أنه لا يبعد عن العناصر المتطرفة في الحركة الوطنية أن تدفع بمصر ثانية إلى الحياة التي لم يطل العهد على إنقاذها منها . وقد زاد من قلق حكومة جلالة الملك في هذا الشأن ما رأيته من أن وقد عظمتكم لا يريد التسليم بأنه يجب أن تؤمن الإمبراطورية البريطانية شديد التأمين من كل ما يهدد مصالحها من هذا القبيل وذلك إلى أن يحين الوقت الذي تصبح ضمانات مصر ذاتها بحيث يطمأن لها ويعتمد عليها ومن الواجب أن تتولى الإمبراطورية البريطانية بنفسها توفير الضمانات الكافية لمصالحها وأول هذه الضمانات ورأسها هو وجود جنود بريطانية في مصر وليس يسمع حكومة جلالة الملك أن تتحلل عن هذا الضمان أو أن تنقص منه .

على أنها تعيد القول وتؤكد أنه مطالبها في هذا الصدد لا يقصد بها استمرار الحماية حقيقة أو حكما بل بالعكس أميتها الخالصة هي أن تكون لمصر حقوقها الأهلية وأن يكون لها بين الأمم مقام دولة ذات سيادة على أن تكون مرتبطة ارتباطا وثيقا بالإمبراطورية البريطانية بمعاهدة تكفل للمواطنين الاشتراك في المصالح والأغراض . وتحقيقا لهذه الغاية اقترحت حكومة جلالة رفع الحماية منذ الآن والاعتراف بمصر "دولة ذات سيادة في ظل حكومة ملكية دستورية" والاستعاضة عن العلاقات الحاضرة بين الإمبراطورية البريطانية ومصر "بمعاهدة وميثاق دائمين للسلام والحودة والتعاضد" وكانت حكومة جلالة تؤمل أنه بإعادة وزارة الخارجية لمصر ترسل هذه لغورها بمطلبها إلى الممالك الأجنبية . كما أنها كانت تريد عن طيب خاطر تمضيد مصر في طلبها الانضمام إلى عصبة الأمم وقد كان يتحقق بذلك لمصر لتوها ما للدول ذات السيادة من السلطة والمزايا .

غير أن رفض حكومة عظمتكم الحاضرة لهذه الاقتراحات قد أنشأ حالة جديدة ، حقا لن يؤثر ذلك الرفض في مبدأ السياسة البريطانية ولكنه بالضرورة يتقص ما يمكن إجراؤه الآن ، ولذلك فإن حكومة جلالة الملك تريد أن تجلو حقيقة موقفها .

أما ما يتعلق بالحاضر فإن حكومة جلالة لا يسمعها تنفيذ اقتراحاتها بدون رضا الأمة المصرية ومعاونتها ، على أن حكومة جلالة لا تزال كما كانت رغبة في العمل على زيادة مقدرة المصريين بزيادة عدد من يوظف منهم في كل فرع من فروع الإدارة ولا سيما في فروعها العالية التي يشغلها حتى الآن بأكثر مما ينبغي موظفون أوروبيون . وحكومة جلالة الملك قد اتخذت عدتها لأن تواصل بمشاوره حكومة عظمتكم المفاوضات مع الدول الأجنبية لأجل إلغاء الامتيازات وذلك لكي تكون الحالة الدولية جلية عند ما يحين الوقت الذي يكون فيه التشريع المصري الذي يحل محل تلك الامتيازات قد تم إعداده ، وتود حكومة جلالة أن تتولى الحكومة المصرية وحدها بمقتضى القوانين المدنية المصرية السلطة التي يتولاها اليوم في ظل الأحكام العرفية القائم العام ويسرها أن تبادر برفع الأحكام العسكرية بحمد إصدار "قانون التضمينات" (إقرار الإجراءات العسكرية) والعمل به في جميع المحاكم المدنية والجنائية في مصر ، وهو قانون لا بد منه لحماية الحكومة المصرية وحماية السلطة البريطانية في مصر .

وأما عن المستقبل فإن حكومة جلالة الملك تريد أن تقر السياسة التي تنوى اتباعها بالفاظ جلية فقد تبين أن وجه رفض المشروع الذي قدّمته إلى وقد عظمتكم هو أن الضمانات التي اشتمل عليها ذلك المشروع لتأمين المصالح البريطانية والأجنبية تقضى على التمتع الصحيح بالحكومة الذاتية . وإنما

لتأسف جد الأسف أن يساء إلى هذا الحد فهم المراد من استبقاء الجنود البريطانية في مصر واشتراك الموظفين البريطانيين مع وزارتي الحقانية والمالية .

على أن استسلام الشعب المصري إلى أمانيه الوطنية مهما تكن تلك الأمانى حققة مشروعة في ذاتها دون أن يعتبر الاعتبار الكافي بالحقائق التي تجري على سنتها الحياة الدولية لا يعطل تقدمه في سبيل تحقيق مطمحه الأسمى لحسب ، بل يعرض ذلك المطمح نفسه للخطر تماما . وليس من فائدة ترجى من وراء التصغير من شأن ما على الأمة من الواجبات والتكاليف والمبالغفة في ما لها من الحقوق ، وإن الزعماء المتطرفين الذين يدعون إلى مثل هذا لا يذكرون نار النهضة في مصر وإنما هم يعرضونها للخطر . وقد استعانوا بسلطانهم على مجرى الحوادث فعارضوا مصالح الدول الأجنبية وأناروا مخاوفها المرة بعد المرة . كذلك عملوا في الأسابيع الأخيرة على التأثير في مصير المفاوضات ببداءات مهيجة استثاروا بها جهل العامة وشهواتها . وإن حكومة جلالة الملك تعتبر أنها لا تستخدم مصلحة مصر إذا هي لانت أو تساهلت لتقاء تهييج من هذا القبيل ، ولن تفلح مصر إلا متى أظهر قادتها المسئولون الزعم والقدرة على قمع هذا التهييج ، وقد ابتلى العالم اليوم بالتشجيع إلى نوع من الوطنية المتعصبة المضطربة وفشا ذلك في جهات متعددة . وإن تألو حكومة جلالة الملك جهدا في مقاومته في مصر بمثل الشدة التي تقاومه بها في غيرها . ومتى استسلمت تلك النزعات فإنما جعل القيود الأجنبية التي ينكرها ويطلب الخلاص منها أشد لزوما ومد في عمرها .

وإذ كان الأمر كذلك فإن حكومة جلالة الملك ، مراعاة لمصلحة مصر ومصالحها الخاصة أيضا ستستمر مرشدة لمصر أمانة عليها لا تتزعزع في شيء من أغراضها ولا تردد . وليس يكفيها أن تعلم أن في استطاعتها أن تعود إلى مصر بعد خروجها منها إذا كانت مصر وقد تركت لنفسها بغير معونة تعود إلى ما كانت عليه في العهد الماضي من التذير والاضطراب . إذ أن ما تحرص عليه حكومة جلالة الملك هو أن تتم العمل الذي بدئ به في عهد اللورد كرومر لا أن تبدأ من جديد . وهي لا تنهى أن تبقى مصر في وصايتها ، بل بالعكس تريد تقوية عناصر البناء والتكوين في القومية المصرية وتوسيع مجال العمل أمامها وتقريب الأجل الذي يتم فيه تحقيق أمانيتها القومية . غير أنها ترى من الواجب أن تصر على الاحتفاظ بحقوق فعلية وسلطة كذلك لصيانة مصالح مصر ومصالحها الخاصة معا ، وذلك إلى أن يظهر الشعب المصري أنه قادر على أن يبق بلاده عوامل الاضطراب الداخل وما يترتب عليه حتما من تداخل الدول الأجنبية .

إن السبيل الصحيح لتقدم الشعب المصري هو تأزره مع الإمبراطورية البريطانية لا معارضته إياها . وحرصا على هذا التأزر لا ترى حكومة جلالة الملك بأسا عليها من النظر في أى وقت تريده حكومة عظمتكم في كل ما يعرض عليها من الطرق لتنفيذ اقتراحاتها في جوهرها . على أنها مع ذلك لا يسبها تعديل المبدأ الذي بنيت عليه تلك الاقتراحات ولا إضعاف الضمانات الجوهرية التي تشمل عليها . ومقتضى هذه الاقتراحات أن يكون مستقبل مصر في يد الشعب المصري نفسه . وكلما زاد شعبيكم تسليما بوحدة المصالح البريطانية ومصالحه قلّت الحاجة إلى هذه الضمانات . فعلى زعماء مصر المسئولين أن يقيموا الحجة في هذا الدور الثانى من اشتراك مصر وبريطانيا على أن المصالح الحيوية للإمبراطورية البريطانية في بلادهم يجوز أن توكل تدريجا لعنايتهم ، وإنما تقوم الحجة إذا هم قبلوا نظام الحكم الأهلى الذى يعرض عليهم والترموا جانب الحكمة والثبات في العمل به .

ألنبي (فيله مارشال)

ولى مزيد الشرف الخ م

مرفوع إلى صاحب العظمة السلطانية من الوفد الرسمي المصري

يا صاحب العظمة

أشرف بأن أرفع إلى عظمتكم بيان ما جرى في المفاوضات التي دارت بين وزارة الخارجية الإنجليزية وبين الوفد الذي أرفق بمقتضى الأمر الكريم الصادر بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٢١ :

أبحرنا من الإسكندرية أول يولييه فصلنا إلى لوندرة في الحادى عشر من ذلك الشهر. وقد أُرسل إلى اللورد كيرزن يوم وصولنا يدعونى لمقابلته وحملت أنه هو الذى سيتفاوض مع الوفد المصرى من جانب الحكومة الإنجليزية يعاونه بعض كبار موظفى وزارته ، فقصدت إليه في اليوم التالى وكان لى معه حديث تمهيد لتحديد إجراءات المفاوضة ، وقد أفضى لى في ذلك الحديث أنه يقدر صعوبة المسألة ولكنه شديد الرغبة فى الوصول إلى اتفاق يرضى البلدين . ورجا أن يتدفع كلانا بالأناة والصبر على الخلاف ولا تمنحنا شقته فى أمر من أن نتركه حيناً ونعالج غيره من الأمور . وإذ كنا قد اتفقنا معه هل أن تكون المناقشة مطلقة من كل قيد وأن يدل كل فريق فيها بما يراه ، كان لنا أن نتوقع أن تظهر مسافة الخلاف بين وجهتى نظرنا ونظر الحكومة الإنجليزية وأسفة فى أول الأمر على الأقل . ثم إن الدعوة التى وجهتها الحكومة الإنجليزية إلى عظمتكم قريبة فى صيغتها العامة من أساس برنامجنا الذى تضمن جوابنا على تلك الدعوة ولكنه قد يسهل الاتفاق على مبدأ ويختلف على تفصيل ذلك المبدأ والتفريع عليه . أما وجهة النظر المصرية فكانت سهلة واضحة إذ هى تنحصر فى طلب الاستقلال وإلغاء الحماية . ويتبرع على ذلك أن تكون مصر متمتعة بكل الحقوق التى تتمتع بها الدول المستقلة ذات السيادة التامة ، غير أنه لما كان الشعور العام فى مصر قد درج من أول الحركة المصرية على التسليم بتقديم الضمانات الواجبة لمصالح إنجلترا ومصالح الأجانب على العموم لم يكن لنا بد من أن نطلب من اللورد كيرزن بادرى الرأى أن يحدد تلك الضمانات لتعرف مبلغ اتفاقها مع معنى الاستقلال ، فإن كانت لا تنافى قبلتها ، أو كانت تنافيه وتجعله اسماً على غير مسمى لم تتردد فى رفضها . أما الاعتراف باستقلال مصر وإلغاء الحماية الإنجليزية فلم يكن ماثراً خلاف بيننا وبين الحكومة الإنجليزية ، إذ أن مفهوم المناقشة أنه إذا وصلنا إلى اتفاق بشأن الضمانات كانت نتيجة ذلك الاتفاق وضع معاهدة تقدر استقلال مصر وإلغاء الحماية دولياً وثبتت تلك الضمانات .

لم تكن مسألة الضمانات أمراً جديداً أو موضوعاً بكام فقد جرت بشأنها أحداث فى العام الماضى ووضعت لجنة اللورد ملز عنها مشروعا أبدى عليه المصريون بعض التحفظات وأعلنت الحكومة الإنجليزية فى دعوتها أنها لم تعلن قرارها بشأنه . وذكر لنا اللورد كيرزن فى جلستنا الأولى أنها لم ترتبط بما فيه وأنها لا ترتبط بغير الدعوة التى وجهت إلى عظمتكم بواسطة المارشال اللبى فى ٢٩ فبراير سنة ١٩٢١ فهو إذا لم تلق إرادة الفريقين على أساس الحلول التى عرضت فيه فلا نزاع فى أنه مصر وجوه الاستشكال ومواقع الصعوبة فى المسألة المصرية . وقد جرت المناقشة فى الجلسات التى حضرها الوفد

مجتمعا في ١٣ و ١٤ و ١٩ و ٢٠ و ٢٩ يولييه في مسائل القوة العسكرية الإنجليزية في مصر وتمثيل مصر السياسي والموظفين الإنجليز في وزارتي المالية والحقانية والامتيازات باعتبار أنها المسائل التي ترتبط بمعنى الضمانة والتأمين .

أما مسألة القوة العسكرية التي كانت في مشروع اللورد ملر وسيلة لتحقيق غاية هي حماية المواصلات الإمبراطورية ، فقد أصبحت في نظر الحكومة الإنجليزية وسيلة لتحقيق غايات مختلفة :

أولها — الدفاع عن سلامة المواصلات الإمبراطورية في حالات السلم والحرب ؛

الثانية — مساعدة مصر في الدفاع عن سلامة الحدود المصرية من أى اعتداء خارجي إذا دعت إليها الحالة ؛

الثالثة — حماية المصالح الأجنبية ؛

الرابعة — مساعدة الحكومة المصرية في قمع الفتن الخطيرة وحفظ النظام إذا دعت الحاجة إلى ذلك .

وأصبح لهذه القوة أن ترتبط في أى مكان من مصر ولأى زمان .

ولقد يظهر من تعدد هذه الغايات وامتدادها إلى أهم مظاهر الحياة السياسية أن القوة العسكرية أصبحت بنفسها غاية لا وسيلة . وقد قيل لنا إن الحكومة الإنجليزية لم تتناظر لجنة اللورد ملر الرأى في هذه المسألة . وكانت حوادث الإسكندرية مجتهدا الكبرى في هذا المذهب الذي كان جديدا علينا .

وأما التمثيل السياسي فقد وجدت الحكومة الإنجليزية أن لجنة اللورد ملر تجاوزت مدى ما يحسن التسليم به لمصر وعندها أنه يحق لمصر أن تكون لها وزارة خارجية ووزير خارجية على أن يكون هذا الوزير في أوتق اتصال والصق علاقة مع مندوب إنجلترا السامي وأن يكون تمثيلها السياسي موكولا إلى مثل إنجلترا وإنما يجوز لها أن تعين فناصل للأعمال التجارية وأنه ليس لها أن تقدم أية مساعدة من غير موافقة إنجلترا .

أما الموظفان الإنجليزيان للمالية والحقانية فقد اتخذت الوزارة الإنجليزية بشأنهما الرأى الذي ورد به المشروع الأخير وهو من كل الوجوه أشد مما ذهب إليه لجنة اللورد ملر .

وأما الامتيازات فقد كانت وزارة الخارجية سائرة في طريق المفاوضات رأسا مع الدول على أساس يتقصه التعريف والتحديد .

يتبين من هذا الموقف الذي اتخذته الوزارة الإنجليزية بشأن المسائل التي تدور حولها الضمانات الواجبة لمصالح إنجلترا ومصالح الأجانب يختلف في مجلته وتفصيله عن المذهب الذي تمهدنا بالسعي في تحقيقه . وقد قضينا الجلسات الخمس الأولى نخصص هذه المسألة وزد النتائج إلى أسبابها والمحللات إلى عللها الحقيقية ، وشقنا المناقشة الشفهية بذكرات أرسلت بتاريخ ٢٦ و ٢٨ يولييه جلوتها فيها بعد ما بين آراء الوزارة الإنجليزية والاستقلال .

ونعتمد أننا في نهاية هذا الدور طفرنا بإقناع اللورد كيرزن بمذهبنا في علاقات مصر الخارجية وتمثيلها السياسي . ثم إنه لما كان الأساس الصحيح في نظرنا لمفاوضة مع الدول في إلغاء الامتيازات لا يتعين إلا بعد الفراغ من وضع المعاهدة بيننا وبين إنجلترا . وكما نخشى أن هذه المفاوضات بطول أمدها ولا تزيد أن يعلق نفاذ المعاهدة على انتهائها ، فقد رأينا أن خيرا يتحقق به ذلك النفاذ ويتق به التعليق أن تبقى الامتيازات الآن وأن تجري المفاوضات بيننا وبين إنجلترا على أساس بقائها ، وقد وجدنا البحث إلى هذه الغاية فأنصح اللورد كيرزن صدره لهذا الرأي ثم تلقاه بقبول حسن ، ولكنا لم نمارس في هذا الدور تفصيل ذلك الرأي وترتيب النتائج عليه . وفوق ذلك فقد تقدم الكلام في الموظفين المسائل والقضائي اللذين أصبحا يسميان مندوبين ، شوطا يسيرا . غير أن بعد ما بين مذهبنا ومذهبهم في المسألة العسكرية كان يقضى علينا قبل أن نخطو خطوة جديدة بأن نعالجها معالجة شديدة . وقد كان لي مع اللورد كيرزن حديث في ذلك الشأن تلتته مذكرة جديدة منه عن تلك القوات . وليس بين مذكرته الأولى في هذا الموضوع وهذه المذكرة الجديدة اختلاف جدى في تعريف أغراض القوة وأحكام وجودها . وكل ما زادت الثانية على الأولى أن عدد تلك القوات والأماكن التي ترابط فيها أصبحت محل إعادة النظر ، وقد اقترحت المذكرة الجديدة أن تكون هذه المسألة من المعاهدة قابلة للتعديل باتفاق الطرفين بعد مئتين سنة ، ويراعى في ذلك التعديل ما سوف يحد من الظروف وعلى الأخص قدرة الحكومة المصرية على احتمال قدر أكبر من المسؤولية بشأن تنفيذ الأغراض التي ينط بذلك القوة القيام عليها . وقد دما لنا اللورد كيرزن إلى استئناف اجتماعاتنا إذا نحن قبلنا هذه المقترحات أساسا لها — فبينما أن الاتفاق على هذه المسألة عزيز المثال إذ كما قد أبدينا حميما في هذا الصدد وأعدناها أكثر من مرة ، ولكنا لم تكن نعرف بعد مدى ما تقبله الحكومة الإنجليزية في غيرها من المسائل إذ لم تكن المقترحات التي عرضت علينا إلا اقتراحات أولية لا نلبث أن تتكيف بفعل المناقشة والتفاهم إلى صيغ وحلول أخرى ، غير أننا كنا نخشى من جهة أن يعتبر اللورد أن قبولنا الاستمرار في معالجة المسائل الأخرى بعد ذلك الكتاب رضى منا بمقترحاته في المسائل العسكرية ، ونؤمل من جهة أخرى أن نجلو وجه المسألة المصرية ونشعر حقيقة مذهب الحكومة الإنجليزية إذا نحن استردنا من المناقشة فيها وكما بين أن نجتري من المناقشة بذلك القدر الناقص ونقف راجعين قانطين من الوصول إلى حل قبل أن تبين حقيقة مقاصد الحكومة الإنجليزية أو أن نأخذ بما اتفقنا عليه في الجلسة الأولى من أنه لا يمتنع اتساع مسافة الخلاف بين مذهبنا في مسألة من أن نعالج غيرها من المسائل ، فربحنا الرأي الأخير — على أننا أودنا أن تبقى كل شبهة تستفاد من استئناف المناقشة فردنا على اللورد كيرزن برسالة كاشفناه فيها مرة أخرى بحقيقة رأينا ورأى الأمة في اقتراحاته بشأن المسألة العسكرية وأبدينا استعدادنا للمناقشة في المسائل الأخرى ليكون البحث كاملا شاملا لوجوه القضية المصرية وليسمح بقياس مسافة الخلاف بيننا وبينهم .

وعلى أثر ذلك سارت المناقشات فيما عدا مسائل القوة العسكرية والتبثيل السياسي سرا معتدلا . أما هاتان المسألتان فقد بقيتا معلقتين حتى نفرغ من المسائل الأخرى وبقي كل منا محتفظا برأيه إلى حين يحى دورهما وقد بدأنا هذه المفاوضة التفصيلية مجتمعين ثم توليتهما وحدى أو مع زميل لي وامتدت من ١٧ أغسطس إلى ٢٦ عقدت فيها خمس جلسات قطعنا فيها شوطا بعيدا في تقريب ما بين وجهتي نظرنا ونظرهم في المسائل التي تعرضنا لها .

أما مسألة الامتيازات فقد أصبح من المسلم به تأجيل البحث فيها فاقطع بذلك الكلام فيها ارتبط بها من أحكام مشروع لجنة مائر التي بنيت على تقدير أن إلغاء الامتيازات جزء من المعاهدة لا يتجزأ وشروط لازم لنفاذها واقطع أيضا ، سيما لذلك ، الكلام فيها يتعلق بهذه الأحكام من التحفظات المصرية . كذلك بقي صندوق الدين باختصاصه الحالى باعتباره نظاما دوليا ينطبق عليه ما ذكرناه من الامتيازات من طول الزمن اللازم للمفاوضة في تغييره ، وقد ترتب على هذه الحالة وعلى ما حصلنا عليه من التأكيدات المتعددة بأن الحكومة الإنجليزية ليست راغبة في التدخل في الإدارة المصرية أن الحديث في الوسائل التي يراد بها حماية المصالح الأجنبية لم يعد يتخذ صورة المندوبين المسأل والقضائي بل أصبح من المنتظر ألا تكون لتلك الوسائل ذات خطر على الاستقلال .

وقد عرضت وزارة الخارجية للنقاشه شؤوننا شتى منها مسألة قناة السويس ، وكانوا قد طلبوا أن تنظر الحكومة المصرية في تأمين الشركة على مزاياها ، ومسألة أسلاك التلغراف البحرية ، ومحطات التلغراف الاسلكى والترخيص من الآن للحكومة الإنجليزية وللشركات التي توعى بها تلك الحكومة بإنشاء ما ترى إنشاء منها واشترط موافقة المندوب السامى على إنشاء الأسلاك والمحطات في الحالات الأخرى ، ومسألة تعهدات مصر فيما يتعلق بالخراج الذى تقدمه مصر سددا لدائى تركيا ، ومنها تمويش الموظفين الذين تخرجهم الحكومة المصرية من خدماتها على أثر تنفيذ المعاهدة أو يخرجون من تلقاء أنفسهم . وقد كانت هذه المسائل محلا لأبحاث مستفيضة ومذكرات وافية قوتها فيها وجهة نظرنا ويظهر أن ردودنا على الممثلين الأولين حملتهم على الاقتناع بالعدول عن مطالبهم بشأنها .

اعترضنا هنا فصل الإجازة وهو الفصل الذى توقف فيه جلسات البرلمان وينقطع رجال السياسة عن العمل مدة تتراوح بين الثلاثة أو الخمسة أسابيع . وقد مضى الأمر هذا العام على سنه المعروف فلم يكن بد من التبرص بعلمنا حتى تنقضى هذه الفترة ، وقد غادرنا لوندرة في هذا الفصل وبعضنا فتمتد لإتمام ما بدأناه من تضييق مسافة الخلاف في المسائل التي كانت تشغلنا في هذا الدور فلما هذا في نهاية الأسبوع الأول من أكتوبر استأنفنا أحاديثنا وعقدنا ثلاث جلسات بين الحادى عشر والسابع عشر من أكتوبر .

لم يبق شئ من أغراضنا خافيا أو مجهولا وقد أصبحت المسألة ناجحة لأن تنقل المناقشة من المبادئ إلى النصوص ، لذلك ذكر لنا اللورد كيرزن منذ عودتنا في أكتوبر أنه بعد انتهاء المناقشة سيحصر ما انعقد عليه الاتفاق مما تار عليه الخلاف فما استطاع تذليله من هذا ذلك ، وما لم يستطع عرضه على الوزارة البريطانية دائما جهده إلى التوفيق عاملا على ذلك .

في اليوم الثانى من نوفمبر بعد الفراغ من هذه المناقشات اجتمعت بالمستر لويدي جورج - وكان قد سبق لي به اجتماع قبل سفرنا للإجازة وعلنى فيه بأنه سوف يهتم شخصيا بمسألتنا بعد عودته من الإجازة - فقضت عليه نيا ما جرى من المفاوضات وأحطته علما بموقفنا في مختلف المسائل وقد ذكر لي أنه أجل المناقشة في المسألة المصرية في الوزارة حتى يتحدث معى في شأنها وأنه شديد الرغبة في صداقة الأمة المصرية ، ثم وعد بإرسال المشروع بمجرد الفراغ من وضعه - فلبثنا ننتظر ما يستقر عليه رأى الحكومة الإنجليزية وننتهى إليه رغبتهم في الاتفاق .

في اليوم العاشر من نوفمبر سلمنى اللورد كيرزن مشروع الحكومة الإنجليزية وقد ردنا عليه بالإيجاز مبطين في ختام ذلك الرد أن المشروع لا يعمل محلا للامل في الوصول إلى اتفاق ، وقد رأينا لذلك أنه لا رجة للبحث في الطريقة التي يكون بها الاعتراف باستقلال مصر دوليا كما لم نروجها لإمادة البحث

والمناقشة في أبواب المشروع الأخرى . وإن عظمتمكم لتجدون في المذكرات التي تبادلناها مع وزارة الخارجية وفي محاضر الجلسات التي أئمتنا فيها مذكراتنا الشفهية تفصيل ما كان منا ومنهم : وهذه المذكرات والمحاضر تفتتنا عن نقد المشروع وتفصيل الرد عليه . إذ الواقع أن هذا المشروع غاب عنه كل أثر للتطور الذي جرى في المفاوضات فهو لم يتحول عن الاقتراحات الأولى التي عرضت في شهر يولييه إلا في مسألة التثليل السياسي وقد قبله المشرع ولكنه أحاطه بقيود لاشت من أثره ومعناه بل لم يقتصر الأمر فيه على إيراد الاقتراحات الأولى نقدها فإن المادة المتعلقة بالمسألة العسكرية فضلا عن أنها لم تعد تذكر مسألة التوقيت عدلت ببيان الأغراض التي يبنى من أجلها وجود القوة العسكرية فاستبدلت من حماية المصالح الأجنبية والمساعدة في قمع الفتن إذا دعت الحاجة لذلك الدفاع عن المصالح الحيوية لمصر وهي عبارة أبعد مرى وأوسع مدلول لا يكاد يمتنع معها أى قدر من التداخل في شؤون الإدارة المصرية .

على أن فداحة الاقتراح الإنجليزي الذي عرض علينا في يولييه كانت تجعلنا نعتقد أنه اقتراح ابتدائي لا يلبث أن يتغير تحت فعل رغبة التفاهم خصوصا وقد استمر المفاوضات الإنجليزية في المفاوضات بعد أن لم يترك لهم عملا للشك في أننا لا نسمنا قبوله أو دعوة الأمة إلى قبوله . وقد جاء المشروع في هذا الصدد مختلفا جد الاختلاف عما افترضته لجنة لورد ملزوانه وإن كان حقا أن الحكومة الإنجليزية تحفظت في دعوتها للحكومة المصرية فلم تذكر أنها وافقت على اقتراحات تلك اللجنة ، فقد كان لنا أيضا بحق أن نذكر أن الحكومة الإنجليزية تركت اقتراحات لجنة اللورد ملز تشر ويستشار فيها وهو أمر لم يمر له مثال في هذا النوع عن المفاوضات . ويصعب جدا بعد ذلك على من يحكم بدون هوى أو تحيز أن يقدر أن الحكومة الإنجليزية تفكر جديا في إرضاء المصريين والوصول معهم إلى اتفاق على أساس أقل مما عرض عليهم في العام الماضي وهو ما لم يقبلوا إلا معدلا بتحفظاتهم . نعم إن اللجنة لم تربط الحكومة الإنجليزية وأن هذه لم ترتبط ولكن نشر مشروع اللجنة رسميا في مثل هذه المسائل يبنى من التمهيد الصريح بالانزاع للحكومة دون هذا إذا لم تدفعها رغبة الاتفاق إلى قبول ما فوقه .

لانتكر أن حوادث الإسكندرية وقعت بعد ذلك وكما أوّل الأسفين لها غير أنه مهما يكن من خطورة تلك الحوادث ومن تهويل بعض الأجانب فيها واضطرابهم بسببها فقد بينا وجه الحق فيها وأظهرنا أنها لم تنشأ عن تمصّب أو كراهة للأجانب وأنها عرضية لم تكن لتحدث في غير الدور التاريخي الذي حدثت فيه وكما افتنع الأجانب هنا بأنهم يعيشون مع المصريين في أمن ودعة ، فقد كانوا نجوا أن تفتنع الحكومة الإنجليزية بأن المصالح الإنجليزية والأجنبية على السواء غير مهذّدة فلا يبنين على تلك الحوادث أو على ما يشبهها حكم دائم أو نظام ثابت .

وقد لا نكون على العموم توقعنا مشروعا يرضينا لأوّل وهلة بل مشروعا يترك محلا للأخذ والرد وإنما يترك إلى جانب ذلك أملا في أننا لا نزال به حتى نصل منه إلى أساس صالح للاتفاق .

والذي لا نزاع فيه أن هذا المشروع يصدر عن شيء كثير من الحذر والحرص من جانب الحكومة الإنجليزية ومع أن قدرنا من الحذر والحرص معقول ومقبول فإن الغلو فيهما ناف للثقة التي يجب أن تكون أساسا لمخالفة بين بلدين مناف لها .

وقد أشرنا إلى المخالفة بين البلدين وكانت أحاديث العام الماضي قد جرت بأنها خير ما يرم بين البلدين من العلاقات وجاءت دعوة الحكومة الإنجليزية إلى إنشاء علاقة مرضية بين البلدين مؤيدة

لذلك الرأي ، ثم جاءت المسادة الأولى من المشروع تذكر المحاكمة بالنص الصريح ، ولكننا قلنا المشروع كله فلم نجد في ثبائه غير تلك الإشارة المجملية وكان حقا ألا تلتقي المحاكمة وما تذهب إليه إنجلترا من أنها مسئولة عن مصر في مشروع واحد فإن لكل من الوجهتين معنى وحكما لا يتفقان ، وقد أدرك واضع المشروع ذلك فجعل المساعدة التي تبذلها مصر لإنجلترا والتي هي أهم مظاهر المحاكمة من الجانب المصرى نتيجة لازمة عن المسئولية التي تقبلها إنجلترا متطوعة بها منفردة فيها بدلا من أن تكون أحد العوضين في عقد له طرفان .

أخذنا على أنفسنا أن نسمى للاعتراف بمصر دولة مستقلة في الداخل وفي الخارج وإلغاء الحماية الغاء صريحا ولكننا ألقينا المشروع الذي تخضعت عنه مفاوضات طويلة عسيرة لا يحقق الغاية التي جئنا للمفاوضة من أجلها — فكان حقا علينا أن نرى المفاوضات غير منتجة وألا نستمر فيها لأكثر من ذلك .

بعد عودتنا إلى مصر اطلعنا على المذكرة التفسيرية التي أرسلتها الحكومة الإنجليزية إلى عظمتكم بيانا لخطتها في المفاوضات ومرامى سياستها في مصر، ولسنا في حاجة لأن نقول إن هذه المذكرة أبدت ما فهمناه من المشروع وقد كان محور المفاوضات تأمين المصالح الإنجليزية والأجنبية وكذا مستعدين أن نقدم ما يلزم من الضمانات ، إذ لا ننكر أن الاتفاق على هذه الضمانات مدعاة لحسن التفاهم وصدق التعاون بين البلدين ، ولكن ما نفهمه نحن في هذه الضمانات أنها تترك استقلال مصر قائما سايا وتقوم إلى جانبه لحماية تلك المصالح فقط دون انقياد على حرية مصر ، غير أن المذكرة تبني على تلك المصالح حقوقا تستمدى مجرد المحافظة عليها إلى تقرير مشروعية وضع يد إنجلترا على مصر فلم يكن لهذه المذكرة إذ أن تجعلنا نغير رأينا في المشروع أو نتحول عن الخطوة التي سلكناها .

ولا يفوتني قبل أن أختم هذه الكلمة أن أشير إلى الصدمة العنيفة التي باغتتنا بمرض صديق رشدي باشا وهو أشد ما يكون انهماك في العمل وزهدا في دواعي الراحة ، وما خلفه ذلك الحادث في نفوسنا من الحزن العميق وقد كنا وإياه على اتفاق تام في كل ما فعلناه قبل أن يصيبه ذلك المرض وعلت منه أنه موافق على ما جرى بعده .

كذلك لا يفوتني أن أشير إلى العون الجليل الذي لاقيناه أنا وزملائي أعضاء الوفد من المستشارين الفنين ورجال السكرتارية .

وإن من دواعي الفخر والسرور لنا ما أظهرته الأمة المصرية من الحكمة واليقظة أثناء سير المفاوضات ومن التجدد والتجالد عند انقطاعها . وإن ذلك بلدي بأن يتغلب على الظنون والخاوف التي لا تزال تساور الوزارة الإنجليزية على مصر البلاد إذا ترك أمرها بيدها .

وود يمحزن عا أن الرأي العام الإنجليزي ، بمقدار ما تنطق بلسانه صحافته الكبرى وتمبر عنه الأوساط السياسية المختلفة التي غشيناها ، أحسن ظنا بمصر إذا حققت آمالها وأجبت مطالبها . وإنه لا يعتبر إرضاء مصر تهاونا أو تفريطا بل عدلا وحسن سياسة .

وعلى أي حال فليس لنا أن نياس من روح الله أو من جهة عزيمة الأمة على المطالبة باستقلالها ولنا بعد ذلك في عظمتكم خير من يرعى هذه الأمة ويسهر على مصالحها .

والله أسأل أن بكتلا* عظمتكم بعين رعايته وأن يوفقكم إلى ما فيه خير البلاد .

وإني لا أزال لعظمتكم العبد المطيع والخادم المخلص الأمين .

القاهرة ٩ ربيع الثاني سنة ١٣٤٠ (٨ ديسمبر سنة ١٩٢١) .

عبدلئيل بك

كتاب مرفوع إلى حضرة صاحب العظمة السلطانية من حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا

يا صاحب العظمة

لما أوليتي عظمتكم على ثقها ودعنتي إلى تشكيل وزارة يكون أخص أعمالها أن تتولى المفاوضة
لوضع اتفاق مع الحكومة البريطانية تشرفت بأن أعرض على عظمتكم بتقريرى المؤرخ ١٧ مارس
سنة ١٩٢١ برنامجنا الوزارى وزدته تفصيلا عند ما شكل الوفد الرسمى .

وبما أن المفاوضات التى باشرها الوفد الذى كنت رأسه فى لوندرد منذ بضعة أشهر لم تسفر
عن تحقيق ذلك البرنامج ، فإنى أتشرف بأن أرفع لعظمتكم استقالة الوزارة وأرجو أن تتكرم عظمتكم
بقبولها وقبول جليل شكرى وعظيم إكبارى للتعطف السامى الذى تفضلتم على به .

وأنى لا أزال لعظمتكم المبد المطيع والخادم المخلص الأمين ما

القاهرة فى ٩ ربيع الثانى سنة ١٣٤٠ (٨ ديسمبر سنة ١٩٢١) .

عدلى يكن

كتاب من دولة عدلى باشا إلى عظمة السلطان بالتماس قبول استقالة الوزارة

يا صاحب العظمة

تشرفت على أترجودتى من أوربا بعد قطع المفاوضات مع الحكومة البريطانية بأن رفعت إلى
عظمتكم استقالة الوزارة وقد بقى زملائي يقومون بإنجاز الأعمال العادية إطاعة لأمر عظمتكم .
ولما كان عدم قبول الاستقالة رسميا إلى الآن قد يعمل سبيلا لتحميل الوزارة شيئا من التبعة
عن إجراءات لا علم لها بها ولا دخل لها فيها ، فإني أتشرف بالتماس صدور أمركم الكريم بقبول
تلك الاستقالة .

وإني لا أزال لعظمتكم العبد المطيع والخادم المخلص الأمين

مرة في ٢٤ ربيع الثاني سنة ١٣٤٠ (٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١)

عدلى يكنى

أمر كريم نمرة ٨٩

صادر لحضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا
بقبول استقالة الوزارة

عزيزى عدلى يكن باشا

إن كتاب دولتك المرفوع إلينا بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ المتضمن اضطرابكم للاستقالة من
مهمتكم كان من أعظم بواعث الأسف لدينا . وقد أصدرنا أمراً بهذا لدولتكم مقدرين صدق ولائكم
وشاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم الخدمات الصادقة التي أديتموها أثناء قيامكم بمهمتكم ما

في ٢٥ ربيع الثاني سنة ١٣٤٠ (٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢١)

فؤاد

تبليغ من المندوب السامي إلى

حضرة صاحب العظمة السلطان

دار الحامية

القاهرة في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

يا صاحب العظمة

١ - أتشرف بأن أعرض لمقام عظمتكم أن الناس قد ذهبوا في تأويل بعض عبارات المذكرة التفسيرية التي قدّمتمها إلى عظمتكم في الثالث من شهر ديسمبر، نواهيهم بخالف أفكار الحكومة البريطانية وسياستها، وهو ما آسف له أشد الأسف.

٢ - ولقد تخالّف المرء بما نشر عن هذه المذكرة من التعليقات العديدة إن كثيراً من المصريين ألقى في روعهم أن بريطانيا العظمى توشك أن ترجع في نواياها القائمة على التساخ والعطف على الأمانى المصرية وأنها تنوى الانتفاع بمركزها الخيالي بمصر لاستيقاء نظام سياسي إداري لا يتفق والحريات التي وصفت بها.

٣ - غير أنه ليس شيء أبعد عن خاطر الحكومة البريطانية من هذه الفكرة، بل إن الأساس الذي بنيت عليه المذكرة التفسيرية هو أن الغاية من الضمانات التي تطلبها بريطانيا العظمى ليست إبقاء الحماية حقيقة أو حكماً. وقد نصبت المذكرة على أن بريطانيا العظمى صادقة الرغبة في أن ترى مصر متمتعة بما تتمتع به البلاد المستقلة من ميزات أهلية ومن مركز دولي.

٤ - وإذا كان المصريون قد رأوا في هذه الضمانات أنها تجاوزت الحد الذي يلزم مع حالة البلاد الحرة فقد غاب عنهم أن إنجلترا إنما أبلغها إلى ذلك حرصها على سلامة نفسها لقاء حالة تتطلب منها أشد الحذر، خصوصاً فيما يتعلق بتوزيع القوات العسكرية، على أن الأحوال التي يربها العالم الآن لن تدمر ولا يلبث كذلك أن يزول الاضطراب السائد في مصر منذ الهدنة، والأمل وطيد في أن الأحوال العالمية صانرة إلى التحسن. هذا من جانب، ومن جانب آخر، فكما قيل في المذكرة سيجيء وقت تكون فيه حالة مصر مدعاة إلى الثقة بما تقدّمه هي من الضمانات المصرية لصيانة المصالح الأجنبية.

٥ - أما أن تكون إنجلترا راعية في التداخل في إدارة مصر الداخلية فذلك ما قالت فيه الحكومة البريطانية ولا تزال تقول إن أصدق رغباتها وأخلصها هو أن تترك للصيرين إدارة شؤونهم . ولم يكن يخرج مشروع الاتفاق الذي عرضته بريطانيا العظمى عن هذا المعنى ، وإذا كان قد ورد فيه ذكر موظفين بريطانيين لوزارات المالية والحقانية فإن الحكومة البريطانية لم ترم بذلك إلى استخدامهما للتدخل في شؤون مصر وكل ما قصده هو أن تهيئ أداة اتصال تستدعيها حماية المصالح الأحيية

٦ - هذا هو كل معنى الصداقات البريطانية ولم تصدر هذه الصداقات قط عن رغبة في الحيلولة بين مصر وبين التمتع بحقوقها الكاملة في حرية

٧ - فإذا كانت هذه هي واية إنجلترا فلا يمكن لأحد أن ينكر أن إنجلترا يعز عليها أن ترى مصر بين يديها من يعملهم ملول الأجل الذي يلفون به . مطمئنا ترغب فيه إنجلترا كما تنوق إليه مصر ، أو أن ينكر أنها تذكر أن ترى نفسها مضطرة إلى التدخل رد الأمن إلى نصابه كلما أدركه اختلال . ير مخاوف الأجانب ويجعل مصالح الدول في خطر . وإنه ليكون مما يؤسف له أن يرى المصريون في التدابير الاستثنائية التي اتخذت أخيرا أى مساس بمطامعهم الأسمى أو أية دلالة على تغيير القاعدة السياسية التي سبق بيانها فإن الحكومة البريطانية لم بعد عرضها إلا أن تضع حداً لهذه الضار قد يكون لتوجيهه إلى أهواء العامة نتائج تذهب بثمره الجهود القومية المصرية ، ولذلك كان الذي روعى بوجه خاص فيما اتخذ من التدابير مصلحة القضية المصرية التي تستفيد من أنس البحث فيها يجرى في جو قائم على الهدوء والمناقشة بإخلاص .

٨ — والآن وقد بدأت تعود السكينة إلى ما كانت عليه بفضل الحكمة التي هي قوام الخلق المصري والتي تتغلب في الساعات الحاسمة فأني لسعيد أن أنهي إلى عظمتكم أن حكومة جلالة الملك تنوي أن تشير على البرلمان بإقرار التصريح الملحق بهذا، وإني لعلّ يقين بأن هذا التصريح يوجد حالة تسود فيها الثقة المتبادلة ويضع الأساس لحل المسألة المصرية حلا نهائيا مرضيا .

٩ — وليس ثمة ما يمنع منذ الآن من إعادة منصب وزير الخارجية والعمل لتحقيق التمثيل السياسي والفنصلي لمصر .

١٠ — أما إنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف والرقابة على السياسة والإدارة في حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية فالأمر فيه يرجع إلى عظمتكم وإلى الشعب المصري .

وإذا أبطأ لأى سبب من الأسباب إنفاذ قانون التضمينات (إقرار الإجراءات التي اتخذت باسم السلطة العسكرية) السارى على جميع ساكني مصر والذي أشير إليه في التصريح الملحق بهذا فأني أود أن أحيط عظمتكم علما بأنني — إلى أن يتم إلغاء الإعلان الصادر في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ — سأكون على استعداد لإيقاف تطبيق الأحكام العرفية في جميع الأمور المتعلقة بحرية المصريين في التمتع بحقوقهم السياسية .

١١ — فالكلمة الآن لمصر، وإني ليرجى أنها وقد عرفت مبلغ حسن استعداد الحكومة البريطانية ونواياها تسترشد في أمرها بالعقل والروية لا بعامل الأهواء .

ولي مزيد الشرف الخ م

أللنبي (فيلد مارشال)

الملاحق

ملحق (١)

نماذج من النص الفرنسي للوثائق

الخاصة بقطع المفاوضات

TRADUCTION

du Mémorandum des termes d'un projet de Convention entre la Grande-Bretagne et l'Egypte

I — FIN DU PROTECTORAT

1 — Le Gouvernement de Sa Majesté Britannique consent, en considération de la conclusion et de la ratification du présent traité, à mettre fin au protectorat proclamé sur l'Egypte le 18 Décembre 1914 et à reconnaître, dès cette ratification, l'Egypte comme Etat Souverain sous une monarchie constitutionnelle.

Il est donc par les présentes conclu, et continuera à subsister, entre le Gouvernement et le peuple de Sa Majesté Britannique d'une part, et entre le Gouvernement et le peuple d'Egypte d'autre part, un traité perpétuel et un lien de paix, d'amitié et d'alliance.

II — RELATIONS ÉTRANGÈRES

2 — Les affaires étrangères de l'Egypte seront conduites par le Ministère Egyptien des Affaires Etrangères sous un Ministre désigné à cet effet.

3 — Le Gouvernement de Sa Majesté Britannique sera représenté en Egypte par un Haut-Commissaire, qui, en raison de ses responsabilités spéciales, aura droit à tout moment à une position exceptionnelle, et aura la préséance sur les représentants des autres pays.

4 — Le Gouvernement Egyptien sera représenté à Londres, et dans toute autre capitale où, dans l'opinion du Gouvernement Egyptien, les intérêts égyptiens exigeraient une telle représentation, par des représentants diplomatiques jouissant du rang et du titre de Ministre.

5 — En raison des obligations que la Grande-Bretagne a assumées en Egypte, notamment en ce qui concerne les pays étrangers, les relations les plus étroites devront exister entre le Ministère des Affaires Etrangères Egyptien et le Haut-Commissaire Britannique, qui prêtera toute assistance possible au Gouvernement Egyptien en ce qui concerne les transactions et négociations diplomatiques.

6 — Le Gouvernement Egyptien n'entrera dans aucun accord politique avec des Puissances étrangères, sans consultation avec le Gouvernement de Sa Majesté Britannique, par l'entremise du Haut-Commissaire Britannique.

7 — Le Gouvernement Egyptien jouira du droit de nommer tels représentants consulaires à l'étranger que l'exigeront ses intérêts.

8 — Pour la conduite générale des relations diplomatiques, et la protection consulaire des intérêts égyptiens, dans les endroits où il n'y aurait pas de représentants diplomatiques ou consulaires égyptiens, les représentants de Sa Majesté Britannique se mettront à la disposition du Gouvernement Egyptien, et lui prêteront toute assistance en leur pouvoir.

9 — Le Gouvernement de Sa Majesté Britannique continuera à conduire les négociations avec les différentes Puissances Capitulaires, en vue de l'abolition des Capitulations existantes et accepte la responsabilité de protéger les intérêts légitimes des Etrangers en Egypte. Le Gouvernement de Sa Majesté confèrera avec le Gouvernement Egyptien avant la conclusion officielle de ces négociations.

الترجمة العربية

مشروع الاتفاق المعروض من الحكومة البريطانية

أولا : انتهاء الحماية

١ — في مقابل ابرام المعاهدة الحالية والتصديق عليها تقبل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى رفع الحماية المعلنة على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ والاعتراف بمصر من ذلك الحين دولة متستمة بحقوق السيادة تحت امرة ملوكية دستورية فيمقتضى هذا قد أبرمت وتستمر باقية بين حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وشعبه من جهة وبين حكومة مصر والشعب المصرى من الجهة الأخرى معاهدة دائمة ورابطة سلام ووداد وتحالف .

ثانيا : العلاقات الأجنبية

٢ — تتولى الشؤون الخارجية لمصر وزارة الخارجية المصرية تحت ادارة وزير معين لذلك .

٣ — يمثل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى في مصر قوميسير عال يكون له في جميع الأوقات وبسبب مسؤولياته الخاصة مركز استثنائى ويكون له حق التقدم على ممثلى الدول الأخرى .

٤ — يمثل الحكومة المصرية في لندرة وفي أية عاصمة أخرى ترى الحكومة المصرية ان المصالح المصرية يمكن أن تستدعى هذا التمثيل فيها معتمدون سياسيون يكون لهم لقب ومرتبة وزير .

٥ — بالنظر للتعهدات التى أخذتها بريطانيا العظمى على نفسها في مصر وعلى الخصوص فيما يتعلق بالدول الأجنبية يجب أن توجد أوثق الصلات بين وزارة الخارجية المصرية والقوميسير العالى البريطانى الذى يتقدم كل المساعدة الممكنة للحكومة المصرية فيما يتعلق بالمعاملات والمفاوضات السياسية .

٦ — لا تدخل الحكومة المصرية في أى اتفاق سياسى مع دولة أجنبية بدون أن تستطيع رأى حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى بواسطة القوميسير العالى البريطانى .

٧ -- تتمتع الحكومة المصرية بحق تعيين مسئلين قصصليين فى الخارج
حسب مقتضيات مصالحها .

٨ -- لأجل تولى الشؤون السياسية بوجه عام ، والقىام بالحماية
التقصلية للمصالح المصرية فى الأماكن التى يوجد فيها ممثلون سياسيون
أو قناصل مصريون يضع ممثلو جلالة ملك بريطانيا العظمى أنفسهم
تحت تصرف الحكومة المصرية ، ويقدمون لها كل مساعدة فى قدرتهم .

٩ -- تستمر حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى على تولى المناوضة
لالغاء الامتيازات الحالية مع الدول ذوات الامتيازات وتتبل مسؤولية
حماية المصالح المشروعة للأجانب فى مصر وتتداول حكومة جلالة الملك
مع الحكومة المصرية قبل البت فى هذه المناووضات رسميا .

ملحق (٢)

The main object for which Great Britain is called upon to maintain a military force in Egypt is for the protection of her Imperial Communications.

In addition, she will require, as indicated in lord Milner's Report, to assume the obligation of supporting Egypt in defending the integrity of her territory and of safeguarding foreign interests in Egypt, including the safety of the lives and property of foreigners.

For the due discharge of these obligations, it is proposed that British forces shall have free passage through Egypt,

and shall be maintained at such places in Egypt and for such periods as may from time to time be determined. They shall also, at all times, have facilities for the requisition and use barracks, exercise grounds, aerodromes and naval yards, and for the free use of naval harbours.

It is realised that the numerical strength and the location of these forces are matters which, as time passes, may admit of reconsideration and accordingly it is proposed that this article, of the treaty shall be open to revision by mutual consent, at the end of ten years, when the question shall be reexamined at the light of the then existing situation regard

being had to the ability of the Egyptian government to assume a fuller measure of responsibility for the execution of the objects to which reference has been made.

« ان أهم مقصد يدعو انجلترا الى ابقاء حامية عسكرية في القطر المصرى
انما هو حماية مواصلات امبراطوريتها ، واطافة الى ذلك فهى ترغب
كما هو موضح بتقرير لورد « ملتر » فى أن تتحمل تبعات مساعدة مصر
وذلك بأن تقوم بحماية جميع أراضيها ، الى جانب المصالح الأجنبية فيها
ويدخل ضمن ذلك حماية حياة الأجانب ومملوكاتهم ، وللتقيام بهذه
الالتزامات يقترح أن يكون للقوات البريطانية حرية المرور فى الأراضي
المصرية ، وأن تبقى تلك القوات فى جهات تعين ، ولزمن يعين . ويعاد
تحديدهما من وقت الى آخر ، وأن يتاح لها أيضاً جميع التسهيلات
للاستيلاء ، واستعمال الثكنات ، والساحات الخاصة بتدريب العساكر ،
والمطارات والسواحل مع حرية استخدام الموانئ العسكرية ، ومن المفهوم
أن عدد القوات ومحل اقامتها قابل مع مرور الوقت لمعاودة النظر فيه .
وعلى ذلك فمن المقترح أن يبقى الباب بهذه المادة من المعاهدة الخاصة بها
مفتوحا للتعديل باتفاق الطرفين بعد انقضاء عشر سنوات : اذ أن معاودة
النظر فى هذه المسألة يجرى على ضوء ما تكون عليه الحالة آنئذ ، وعلى
ما سيظهر من استعداد الحكومة المصرية لأن تتحمل - فى نطاق أكبر -
مسؤوليات تنفيذ الأغراض الآتية ذكرها .